

«أوبال» تواصل جهود تأهيل الكفاءات
للعمل في قطاع الطاقة

البطاقات الائتمانية
= مزاي السفر والمطاراتبنك ظفار
BankDhofar

2479 1111 | www.bankdhofar.com

استعراض تأسيس شركات مشتركة لرفع حجم التبادل التجاري

اليوسف يبحث في الدوحة جهود تعزيز العلاقات وفرص الشراكة والتكامل الاقتصادي بين عُمان وقطر

الدوحة - العُمانية

قام وفد عُماني برئاسة معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بزيارة رسمية إلى دولة قطر، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وبحث فرص الشراكة والتكامل الاقتصادي بين البلدين الشقيقين.

وضم الوفد العُماني مسؤولين حكوميين وممثلين عن جهاز الاستثمار العُماني وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وعددًا من رجال الأعمال. والتقى معاليه والوفد المرافق، على هامش الزيارة، سعادة محمد سيف السويدي الرئيس التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار، وتم خلاله مناقشة سبل تعزيز التعاون في القطاعات الواعدة مثل التعدين والسياحة والصناعة، واستعراض الفرص الاستثمارية العُمانية في مجالات الصناعة والطاقة واللوجستيات والأمن الغذائي والتكنولوجيا.

كما تطرّق الجانبان خلال اللقاء إلى أهمية



المشترك، إضافة إلى تأسيس شركات مشتركة تسهم في رفع حجم التبادل التجاري. والتقى معاليه والوفد المرافق له، سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزير التجارة والصناعة القطري، وناقش خلاله تعزيز التعاون الصناعي والتجاري بين الجانبين، بما في ذلك مشروعات الهيدروجين الأخضر والبتروكيماويات والصناعات الغذائية، إضافة

إيجاد قنوات فاعلة للتواصل بين القطاعين الحكومي والخاص، وتسريع وتيرة استغلال الفرص الاستثمارية بين البلدين الشقيقين. وبحث الوفد خلال لقائه مع سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، آليات تعزيز الشراكات التجارية، بما في ذلك إقامة المعارض التجارية، وتفعيل دور مجلس الأعمال العُماني القطري

في دعم الشركات الناشئة في مجال التقنية، كما زار الوفد محكمة الاستثمار والتجارة للتعرف على الآلية المعمول بها في الفصل في المنازعات التجارية والاستثمارية.

وعقد الوفد، على هامش الزيارة، سلسلة من اللقاءات مع رابطة رجال الأعمال القطرية، ومجموعة من رجال أعمال آخرين من بينهم مجموعة الفردان، مجموعة «يو سي سي»، واستثمار القابضة، وشركة «المنع»، ومجموعة «شركات بن الشيخ»، والتي شهدت بحث فرص التعاون في قطاعات السياحة والخدمات المالية والعقارات والتكنولوجيا.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن هذه اللقاءات تعكس حرص قيادي البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، مضيفًا أن النتائج الإيجابية التي خرجت بها الزيارة ستسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بما يخدم المصالح المتبادلة لسلطنة عُمان ودولة قطر.

قطر للسياحة، فرص التعاون في الترويج السياحي؛ بما في ذلك إقامة معارض للمنتجات العُمانية في قطر، وتبادل الخبرات في تطوير القطاع السياحي، إلى جانب طرح مبادرات مشتركة مثل الرحلات البحرية والمهرجانات السياحية في مسندم وصلالة والدوحة.

وبحث معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مع سعادة عبد الله حمد العطية وزير البلدية القطري، تعزيز الصادرات العُمانية من المنتجات الزراعية والسمكية ومواد البناء، إضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه بعض الشركات العُمانية في قطاع مواد البناء. وفي زيارة لهيئة المناطق الحرة، ناقش مع المسؤولين القطريين فرص التكامل بين الموانئ العُمانية والمناطق الحرة القطرية لتسهيل حركة التجارة وتبادل الخبرات في إدارة وتشغيل هذه المناطق.

وشملت زيارة الوفد العُماني زيارات ميدانية إلى واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا للتعرف على حاضنات الأعمال والتجربة القطرية

إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات في مجال ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. واتفق الجانبان خلال اللقاء على استكشاف فرص التكامل الصناعي وتطوير برامج ترويجية مشتركة للمنتجات العُمانية والقطرية في الأسواق الدولية. في حين ناقش الوفد العُماني في لقائه مع سعادة سعد بن علي الخرجي رئيس هيئة

مروان بن تركي يفتتح أعمال الندوة في صلالة اليوم.. و33 ورقة بحثية تثرى الفعاليات

الضوياني لـ«الرؤية»: «ندوة ظفار» تستهدف الكشف عن الجوانب الحضارية والتاريخية عبر الحقب الزمنية المختلفة

5 محاور للندوة تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

الهيئة تمضي وفق منهجية علمية لتغطية تاريخ جميع محافظات سلطنة عُمان

وذكر أن ندوة ظفار المرتقبة شهدت استقبال ١٢٠ ملخصًا منهجية علمية ومدى ارتباطها بموضوعات المحاور وعمق مجريات البحث، وجرى اختيار ٣٣ ورقة عمل علمية تطوف في حقب وقرون عديدة، لتغطية جوانب مهمة من تاريخ المحافظة، لافتًا إلى أن الإحاطة بكل تاريخ المحافظة لا يمكن أن تغطيها ٣ أيام من العمل في الندوة. غير أن الضوياني أكد أن الندوة ستقدم ملامح من التاريخ في ظفار، تُحيط الباحث والقارئ والمهتم بخدمة المحطات التاريخية والحضارية لمحافظة ظفار.

وشدد الضوياني على أن الهيئة ماضية ضمن خطتها لتغطية جميع محافظات سلطنة عُمان، وفق منهجية العمل، لا سيما وأن الهيئة تعتمد في أداء دورها على مستويات البحث والاطلاع على الوثائق والمواد العلمية والتاريخية، من خلال تقنية حديثة لخدمة الباحثين، ومن خلال دائرة الاطلاع أو من خلال الدوائر البحثية ومكتبة الهيئة.

وفي المحور الخامس، محور الوثائق والمخطوطات، أوضح الضوياني أن المحور يُناقش أهمية الوثائق والمخطوطات في توثيق تاريخ المحافظة. وتطرق الضوياني إلى دور الهيئة في توثيق التاريخ وحفظ الذاكرة الوطنية للأجيال القادمة، وقال إن الهيئة تحرص على إثراء المكتبات البحثية الجامعية والعامة والباحثين، وذلك من خلال رفدها بمجموعة متعددة من الإصدارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ مما أسهم في إثراء قطاع البحث العلمي، والكشف عن جوانب مُهمّة من جوانب التاريخ العُماني.

وأشار سعادة رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية إلى أن الهيئة تضم لجنة علمية يعمل فيها أكاديميون من عدة جامعات وجهات أخرى، وتتولى هذه اللجنة طرح محاور أي مؤتمر أو ندوة تنظمها الهيئة، وتتولى مسؤولية استقبال مُلخصات البحوث التي يجري تقييمها من اللجنة العلمية.

السياحية والبيئية في المحافظة. وتابع سعادته قائلًا إن المحور الثالث يتمثل في الجانب الاجتماعي، ويتناول السكان وغط الحياة الاجتماعية والاحوال البيئية والمناخية وأثرها على حركة المجتمع، علاوة على تسليط الضوء على العادات والتقاليد والروابط الاجتماعية والمناسبات الاجتماعية المختلفة، كما يتناول المرأة وإسهاماتها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والوقوف بدوره في المجتمع، مع الحديث عن دور الجمعيات الأهلية وإسهاماتها في التنمية المجتمعية. وأبرز الضوياني رابع محاور الندوة وهو المحور الثقافي والعلمي، والذي يتطرق إلى الحديث عن المؤسسات العلمية ودورها في محافظة ظفار، والنتائج العلمية لأبرز العلماء والأدباء والمفكرين، مع تسليط الضوء على التخصصات الدفاعية والعمارة التقليدية والتجارية ودورها في التقارب والتواصل الحضاري. كما يستعرض الطرق والقوافل والمسارات التجارية، فضلًا عن المقومات

والشواهد التاريخية عبر القرون، سواء في فترة ما قبل الميلاد أو خلال العصر الإسلامي أو العصر الوسيط والحديث، فضلًا عنًا شهدت المحافظة من نهضة حديثة ومساهمة المواطنين الكرام في مسارها النهضي. وذكر الضوياني أن الندوة تتناول مجموعة من المحاور، أولها: المحور التاريخي والسياسي، والذي يتطرق إلى الموقع الجغرافي وأهميته التاريخية والجيوستراتيجية، مع إبراز مجموعة من الأحداث السياسية المختلفة إلى قبل مرحلة انطلاق النهضة العُمانية في سبعينيات القرن الماضي، إلى جانب المعاهدات والاتفاقيات السياسية والتواصل الحضاري مع مختلف الحضارات والأمم والشعوب.

وأضاف سعادة رئيس الهيئة أن المحور الثاني هو المحور الاقتصادي، ويتناول الأنشطة الاقتصادية والزراعية والثروات الطبيعية والتجارية ودورها في التقارب والتواصل الحضاري. كما يستعرض الطرق والقوافل والمسارات التجارية، فضلًا عن المقومات



د. حمد بن محمد الضوياني

المكتبات الجامعية والعامة والخاصة. وأضاف سعادته أن محافظة ظفار تشكل ركناً أساسيًا في ذاكرة التاريخ العُماني يتوجب إبرازه؛ حيث أسهم الانسان العُماني في ظفار بدور مُهم في الجوانب الحضارية والتاريخية، وهو ما تعكسه التنقيبات الأثرية والآثار

الرؤية - مدرين المكتومية

أكد سعادة الدكتور حمد بن محمد الضوياني رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أن تنظيم الندوة العلمية «ظفار في ذاكرة التاريخ العُماني» يعكس توجه الهيئة لإجراء مزيد من الدراسات البحثية والتعمُّق في كشف الجوانب الحضارية والتاريخية الممتدة عبر الحقب الزمنية لتاريخ المحافظات وولايات سلطنة عُمان، وفق منهجية علمية مُوثقة بالأدلة والشواهد التاريخية.

وتُنظّم الهيئة، اليوم الأحد، أعمال الندوة في ولاية صلالة، تحت رعاية صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار. وقال الضوياني -في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن مخرجات الندوة ستمثل مراجع علمية وبحثية يُستفاد منها في البحث العلمي والإبداع الفكري؛ بما يضمن إضافتها لخدمة طلاب العلم والمعرفة والباحثين والمهتمين، علاوة على كونها مراجع لدى

قطاعات الصناعة واللوجستيات والزراعة والبتروكيماويات بالصدارة

عُمان وإيران.. خطوات ملموسة لتعزيز العلاقات

الاقتصادية والتجارية وفتح آفاق للاستثمار المشترك

من جانبه، أكد خميس بن عبدالله الفارسي مستشار وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للشؤون القانونية، أن الاتفاقية ترسّخ إطارًا قانونيًا داعمًا لتسهيل الإجراءات الجمركية، وتوفير حماية أكبر للمستثمرين، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في التعاملات التجارية، بما يسهم في إيجاد بيئة استثمارية أكثر جذبًا لرؤوس الأموال. وأشار إلى أن الميزان التجاري بين البلدين جاء لصالح سلطنة عُمان في عام ٢٠٢٤، بفائض قدره ٢١٠,٣ مليون ريال عُماني بحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات وإعادة التصدير بنسبة ٦٩ بالمائة لتصل إلى ٣٦١,٢ مليون ريال عُماني، مقابل نمو الواردات بنسبة ٣٢,٧ بالمائة لتسجل ١٥٠,٩ مليون ريال عُماني. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من ٣٢٥,٨ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٣ إلى ٥١٢,١ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو بلغت ٥٢ بالمائة.



خميس بن عبدالله الفارسي



د. صالح بن سعيد مسن

الإمداد مع دول الجوار. وقال سعادته إنه من المتوقع أن تعزز هذه الاتفاقية الاستثمارات المشتركة في قطاعات الصناعة واللوجستيات والزراعة والبتروكيماويات، فضلًا عن توسيع حضور المنتجات العُمانية في الأسواق الإيرانية والإقليمية، وتسريع حركة التبادل التجاري عبر الموانئ والمناذد البحرية.

الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني، وإزالة القيود غير الجمركية التي تحد من حركة التجارة، إلى جانب تنظيم آليات التبادل التجاري ضمن إطار قانوني يضمن حقوق الشركات والمستثمرين وتحقيق المساواة في المعاملة التجارية، وتوسيع آفاق التعاون الصناعي، وضمان استدامة سلاسل

مسقط - العُمانية

يشكّل المرسوم السلطاني رقم (٧١/ ٢٠٢٥) بالتصديق على اتفاقية الأفضليات التجارية بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، خطوة مُهمّة من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وفتح آفاق أوسع للاستثمار المشترك. انسجامًا مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأكد سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، أن الاتفاقية تعد محطة مهمة في مسيرة التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين، وستسهم في تنشيط حركة التبادل التجاري، وزيادة فرص الاستثمار، وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، بما يحقق مستهدفات التنوع الاقتصادي. وقال سعادته -في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن الاتفاقية تتضمن أهدافًا محورية، أبرزها تخفيض وإلغاء الرسوم

إعلان			
يعلن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن طرح المناقصة التالية:			
رقم المناقصة	اسم المناقصة	آخر موعد لاستلام وثائق المناقصة	آخر موعد لتسليم العطاءات
2025/39	مشروع مكننة أعمال مسح المنشآت الفندقية	2025/10/2	2025/10/23
- فعلى الشركات المتخصصة في هذا المجال والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من مجلس المناقصات والراغبة في الحصول على وثائق ومستندات الشروط والمواصفات، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني (https://etendering.tenderboard.gov.om) ابتداءً من تاريخ نشر هذا الإعلان وحتى التاريخ المذكور أعلاه. - للاستفسارات المتعلقة بالدعم الفني لنظام التناقص الإلكتروني يرجى التواصل على الرقم (24402200) أو من خلال البريد الإلكتروني (etenderhd@mtcit.gov.om). - للاستفسارات المتعلقة بالمناقصة التواصل من خلال البريد الإلكتروني (newbuildingncsi@gmail.com).			



إشادات برقمنة الخدمات والتزام الشفافية والعدالة في التوزيع

«أراضي حق الانتفاع».. نافذة تنموية لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستفادة من الموارد

«العجمي: «تطوير» تحقق التحول الرقمي في إدارة الأراضي وتطرح أكثر من 800 فرصة استثمارية

«المحرزي: حق الانتفاع يقلل أعباء التملك ويتيح استغلال الأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة

«الاستثمارات الزراعية أولوية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم القيمة المضافة

«السيابي: نُثَمِّن الجهود الداعمة للتكامل بين الاستثمار الصناعي والمطالب التنموية

«الشكلي: تشغيل أول مركز متكامل لتعبئة المنتجات الزراعية بنهاية الربع الأول من 2026

«ريادة»: منح 48 قطعة أرض بحق الانتفاع برسوم رمزية في النصف الأول من 2025



م. عبدالعزيز بن محمد الشكلي



أحمد بن محمد العجمي



سام بن علي السيابي



د. داوود بن سليمان المحرزي



أجمع مسؤولون ومواطنون على أنَّ أراضي حق الانتفاع التي تُمنح للأفراد أو الشركات، تساعد على تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية مستدامة، إذا ما أُديرَت ووُظِّت بطرق مُبتكرة، كما إنها تمثل أحد أهم الموارد الاقتصادية، مُشيدين في الوقت نفسه بأهمية منصة «تطوير» كأداة رقمية مبتكرة لتمكين المستثمرين من الاطلاع على الفرص الاستثمارية في أراضي حق الانتفاع والتقدم لها بطريقة شفافة وعادلة مع تعزيز كفاءة استخدام الأراضي وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع إنتاجية مستدامة تدعم الأمن الغذائي ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». وبحسب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٥٩، يجوز لوزير الإسكان والتخطيط العمراني منح حق الانتفاع بالأراضي الحكومية للمستفيدين، بما في ذلك الأجانب والشركات، لأغراض تحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك وفق ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم. وأكد المسؤولون والمواطنون- في حديثهم لـ«الرؤية»- أن المنصة ساهمت في تسريع الإجراءات الاستثمارية، وفتحت المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية، مع مراعاة الجوانب البيئية وتقديم الدعم الفني والإرشادي لضمان استدامة المشاريع وجودة الإنتاج.

الرؤية - سارة العبرية

منصة تطوير

شفاقة وعادلة، وفق معايير واضحة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين، مضيفاً أنَّ هذه المنصة أسهمت في رفع كفاءة استخدام أراضي حق الانتفاع عبر توجيهها نحو مشاريع إنتاجية تتوافق مع أولويات الأمن الغذائي ورؤية عُمان ٢٠٤٠، إضافة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال إتاحة الفرص للجميع في بيئة تنافسية عادلة، مما يرفع من ثقة المستثمرين». وأوضح أنَّ المنصة ساعدت على تسريع الإجراءات الاستثمارية عبر التحول الرقمي في مراحل الطرح والتقييم والترسية، بما يقلل الوقت والجهد ويزيد من كفاءة الإنجاز، كما أنها مكنت الشراكة مع القطاع الخاص من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية لإقامة مشاريع الأمن الغذائي ذات جدوى اقتصادية مستدامة، فضلاً عن تعظيم القيمة المضافة من خلال استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وربط المشاريع بسلاسل التوريد والإنتاج والتسويق، لتصبح بذلك إحدى الأدوات الرئيسة التي تعزز قدرة القطاع الزراعي والحيواني والسكني على الاستفادة المثل من أراضي حق الانتفاع وبناء قاعدة إنتاجية مستدامة تدعم الأمن الغذائي الوطني وتواكب مساهدات التنويع الاقتصادي.

وبيَّن أنَّ الوزارة تولي عناية خاصة بالجانب البيئي عند طرح أي فرصة استثمارية عبر منصة «تطوير»، حيث يتم قبل إدراجها إخضاعها لعملية تقييم شامل يأخذ في الاعتبار طبيعة الموقع وجغرافيته وخصائصه البيئية، بحيث تنطبق عليها جميع الاشتراطات والضوابط المجتمدة، لافتاً إلى أنَّ أبرز هذه الاشتراطات: ضمان توافق المشروع مع المعايير الوطنية لحماية البيئة بما يشمل إدارة المخلفات والحد من الانبعاثات، وترشيد استهلاك المياه من خلال تقنيات الري الحديثة والذكية، واختيار الأنشطة الزراعية الملائمة لطبيعة التربة والمناخ، إلى جانب تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) ومراقبة استخدام المبيدات والأسمدة لضمان سلامة الإنتاج وصحة البيئة.

وأوضح أنَّ التنسيق بين الوزارة ومنصة «تطوير» يضمن استدامة الموارد المائية وجودة التربة في الأراضي المخصصة، ويتم ذلك عبر عدة مراحل تبدأ بما قبل الطرح من خلال إجراء دراسات ميدانية وفنية لتقييم خصائص التربة ومصادر المياه وتحديد الأنشطة الزراعية الأكثر ملاءمة لها، ثم مرحلة إعداد الفرص الاستثمارية التي تتضمن إدراج الضوابط والاشتراطات الخاصة بإدارة المياه والمحافظة على التربة وإلزام المستثمر باستخدام تقنيات الري الحديثة، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة؛ حيث تابع الوزارة عبر مختصيها في المحافظات مدى التزام المستثمرين بتطبيق الممارسات المستدامة، وبذلك يتحقق التكامل بين الدور الفني والرقابي للوزارة والدور الاستثماري والتنفيذي للمنصة بما يُعزز من استدامة الموارد الطبيعية ويخدم الأمن الغذائي.

وعن دور المنصة في مواجهة هذه التحديات، أوضح أنَّ «تطوير» جاءت كأداة رقمية مبتكرة لمعالجتها وتحول نظام حق الانتفاع إلى منظومة أكثر فاعلية ومرونة؛ حيث ساعدت على تعزيز

وقال أحمد بن محمد العجمي مدير دائرة الانتفاع بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إنَّ منصة «تطوير» تُمثل مبادرة رائدة لرقمنة إدارة الأصول العقارية الحكومية وربطها بخدمات الإلكترونية موحدة؛ بما يتيح للمواطنين والمستثمرين الحصول على أراضي حق الانتفاع بطريقة سهلة وشفافة وعادلة، مضيفاً أنَّ أهداف المنصة تشمل رقمنة الإجراءات، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز العدالة في التوزيع، ودعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية، إلى جانب التكامل مع باقي الجهات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة. وكشف العجمي -في تقرير حديث- أنَّ عدد المسجلين في المنصة حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٥ تجاوز ١٢٨٦ مستخدماً، كما تم طرح أكثر من ٨٠٠ موقع استثماري في ٢٠٢٤ موزعة على جميع محافظات السلطنة، وفي العام الجاري تم طرح ٥٤٦ فرصة استثمارية منها ١٧٠ موقعاً استثمارياً في خدمة المزارات ٣٠٠ فرصة استثمارية لمختلف القطاعات؛ منها ٢٥٨ موزعةً على جميع محافظات السلطنة، ٤٢ مشروعاً زراعياً نوعياً عبر خدمة «اقترح مشروعك». وأكد أنَّ المنصة تستهدف الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الكبيرة والمستثمرين الأجانب، إلى جانب إتاحة الفرص للجهات الحكومية. وأضاف أنَّ المنصة أسهمت في تحسين الكفاءة والعدالة بفضل الأتمتة الكاملة، حيث تقلص وقت إنجاز المعاملات إلى أقل من شهر بين فتح المزايدة وتوقيع العقد، كما دعمت أهداف التنمية المستدامة عبر إعادة توجيه الأراضي نحو الاستخدامات الإنتاجية.

وأشار إلى أنَّ الشفافية والعدالة تتحقق من خلال نشر الفرص الاستثمارية إلكترونياً، واستخدام المزايدة الرقمية، وربط المنصة بالجهات الحكومية ذات العلاقة، فضلاً عن توثيق جميع المعاملات ونشر الإحصائيات والبيانات المفتوحة بشكل دوري. وأوضح أنَّ المنصة نجحت في معالجة تحديات الماضي مثل طول الإجراءات وضعف التنسيق بين الجهات، حيث اختُصر وقت المعاملة من أشهر إلى أيام أو أسابيع، مع الاستغناء عن الحضور الشخصي بفضل التكامل مع منصات مثل «أملاك» و«جيو عمان» و«تجاوب».

وشدَّد العجمي على أنَّ هناك خطأً لربط المنصة بأنظمة بلدية واستثمارية ومالية مختلفة، بما يضمن تسريع إصدار الموافقات وتنفيذ المشاريع، وذلك في إطار نهج «الحكومة المتكاملة» الذي يُحقق التنسيق المؤسسي والحوكمة الرشيدة للموارد.

استدامة الأمن الغذائي

من جهته، قال المهندس عبدالعزيز بن محمد الشكلي مدير دائرة الاستثمار بوزارة الثروة الزراعية والسكنية وموارد المياه «إن منصة «تطوير» جاءت كمنظومة رقمية مبتكرة لتمكين المستثمرين من الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في أراضي حق الانتفاع والتقدم لها بطريقة

وخلق قيمة اقتصادية مضافة من الأراضي الحكومية غير المُستغلَّة؛ فهي تمثل صيغة مرنة تجمع بين الحفاظ على الملكية العامة للأرض وتمكين القطاع الخاص من استغلالها في مشاريع إنتاجية وخدمية وتنموية تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع».

وذكر المحرزي أنَّ حق الانتفاع يسهم في جذب المستثمرين عبر تقليل الأعباء المالية المرتبطة بتملك الأراضي، ومنحهم فرصة استغلالها لفترات زمنية طويلة قد تصل من ٥٠ سنة إلى ٩٩ سنة، مبيِّناً أنَّ هذه الميزة تتيح للمستثمرين توجيه رؤوس أموالهم نحو تطوير البنية الأساسية للمشاريع بدلاً من تجميدها في شراء الأصول العقارية. كما يساعد على تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال فتح المجال أمام استثمارات في قطاعات جديدة مثل السياحة، الزراعة الحديثة، الصناعات التحويلية، اللوجستيات، والطاقة المتجددة، مما يقلل الاعتماد على القطاعات التقليدية. وأشار إلى أنَّ بقاء مساحات واسعة من الأراضي الحكومية غير مُستغلَّة لم يعد خياراً؛ حيث يساهم نظام حق الانتفاع في تفعيل هذه الأصول وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية. وأشار إلى أنَّ الأراضي الزراعية يمكن أن تتحول إلى مزارع حديثة تدعم الأمن الغذائي، والأراضي الساحلية يمكن أن تصبح وجهات سياحية تجذب السياح وتخلق فرص عمل، وبذلك يتحقق هدف تحويل الموارد الساكنة إلى موارد مولدة للدخل، مما يعزز كفاءة إدارة الأصول الوطنية ويزيد إيرادات الدولة عبر الرسوم والعوائد الاستثمارية.

وأوضح المحرزي أنَّ منظومة حق الانتفاع في السلطنة تحولت من صيغة عقارية تقليدية إلى أداة موجهة لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: توسيع قاعدة الاستثمار، تسريع التنويع الاقتصادي، وتعظيم العائد من الأصول العامة، مشيراً إلى أنها تستند إلى إطار تنظيمي محدث يتيح مدد انتفاع طويلة وحوافز مرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية، مع تخصيصاتٍ ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأكد أن حق الانتفاع يُشكل فرصة ذهبية لرواد الأعمال والشركات الناشئة؛ حيث يتيح لهم دخول مجالات استثمارية أوسع من تكمن في متناولهم بسبب ارتفاع كلفة الأراضي، موضحاً أنَّ عقود الانتفاع طويلة الأجل يمكنهم من إطلاق مشاريع مبتكرة في الزراعة الذكية، الصناعات الغذائية، الحرف التراثية، والخدمات السياحية.

ولفت إلى أنَّ هذا التمكين يعزز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُعد رافداً أساسياً للتوظيف والابتكار وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشكل هذه المؤسسات ركيزةً أساسية في اقتصادات الدول؛ إذ تسهم في خلق فرص عمل،

الترويج للفرص عبر عرضها في بوابة رقمية موحدة يسهل الوصول إليها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، وضمنت العدالة والشفافية في التنافس عبر وضع معايير واضحة للتقييم بما يرفع من ثقة المستثمرين ويشجعهم على الدخول في مشاريع ذات جدوى اقتصادية، كما أسهمت كذلك في تسريع وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال التحول الرقمي في جميع مراحل الطرح والتقييم والوصول إلى مرحلة التشغيل التجاري، ويتم للمستثمر البدء في التنفيذ بشكل أسرع، لتصبح منصة «تطوير» بمثابة حل متكامل للتحديات، ورست دور نظام حق الانتفاع كأداة استراتيجية في توجيه الاستثمارات الزراعية نحو الاستدامة وتعظيم القيمة المضافة وبما يحقق تطلعات السلطنة في مجال الأمن الغذائي ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وحول برامج الدعم والإرشاد للمزارعين والمستثمرين المستفيدين من المنصة، أكد الشكلي أنَّ الوزارة أولت أهمية خاصة لمرحلة ما بعد توقيع عقد الانتفاع؛ حيث لا يقتصر دورها على طرح الفرص الاستثمارية فحسب؛ بل يمتد ليشمل الدعم والإرشاد والمتابعة المستمرة، مُشدداً على أنَّ الوزارة تُطَبِّق منظومة حوكمة واضحة تبدأ منذ توقيع عقد الانتفاع وحتى الوصول إلى مرحلة التشغيل التجاري، ويتم خلالها متابعة الخطة التنفيذية للمشروع بدقة مع تقديم الدعم الفني والاستشاري لمعالجة أي تحديات، وصولاً إلى مرحلة التشغيل التجريبي ثم التقييم النهائي لمدى جاهزية المشروع واستدامته، وأضاف الشكلي أنَّ الوزارة تعمل على تعزيز القيمة التسويقية والإنتاجية للمشاريع، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المساعدة في تسويق المنتجات الزراعية عبر ربطها بمبادرات وطنية مثل مبادرة الشراء التعاقدية مع شركة زراعة عُمان التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، والتي تضمن للمستثمرين منفذاً تسويقياً مستقرًا، كما تقوم بإنشاء مراكز تجميع وتعليب وتغليف المنتجات الزراعية في مختلف المحافظات، على أنَّ تتولى شركة زراعة عُمان تشغيل بعض هذه المراكز لتكون حلقة وصل رئيسية بين المزارع والأسواق المحلية والإقليمية، مشيراً إلى «أنَّه من المؤمل تشغيل أول مركز متكامل في منطقة النجد بنهاية الربع الأول من العام المقبل».

تعزيز الاقتصاد الوطني

من جانب آخر، قال الدكتور داوود بن سليمان المحرزي، دكتوراً في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، «إنَّ أراضي حق الانتفاع تُعد إحدى الأدوات الفعالة التي تعتمد عليها الدول لتعزيز استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية،

محافظه جنوب الباطنة، باستثمار يبلغ ٢ مليون ريال عُماني في مرحلته الأولى». وأضاف «يأتي هذا المشروع الصناعي النوعي ليُمثل رافداً مباشراً لمشاريع المدن المستقبلية في السلطنة، وفي مقدمتها مدينة السلطان هيثم، مبيناً أنَّ المصنع سيُسهم في دعم أعمال بناء الوحدات السكنية من خلال حلول إنشائية متطورة ترفع كفاءة التنفيذ بنسبة تصل إلى ٤٠٪ أسرع مقارنة بالطرق التقليدية، مع التزام كامل بمعايير البناء الحديثة المعتمدة في المشروعات الحضرية الجديدة».

وأكد السيابي حرص مجموعة الأبرار العقارية على أن يقدم هذا المشروع قيمة مُضافة حقيقية للاقتصاد المحلي، من خلال تصنيع وحدات خرسانية بجودة عالية وثابتة في بيئة صناعية مراقبة، ما يسهم في خفض تكاليف البناء عبر تقليص مدة التنفيذ وتكاليف العمالة، دون المساس بجودة المنتج أو كفاءة الأداء. وتابع القول: «نؤكد التزامنا التام بالمساهمة الفاعلة في المنظومة الوطنية للإسكان والتطوير الحضري، حيث نسعى من خلال هذه الشراكة إلى أن يكون مصنعنا في حلبان نموذجاً للتكامل بين الاستثمار الصناعي والمطالب التنموية، ومصدراً مستداماً لحلول البناء الذكية التي تخدم الحاضر وتستشرّف المستقبل».

بطاقة ريادة الأعمال

وقالت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنَّ خدمة الأراضي بحق الانتفاع تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاصلة على بطاقة ريادة الأعمال للاستثمارات الصناعية في معظم محافظات سلطنة عُمان ورسوم سنوية رمزية مع إعفاء من الدفع لأول سنتين، وبلغ إجمالي موافقات الأراضي بحق الانتفاع خلال النصف الأول من العام الجاري ٤٨ موافقة وفق حزمة المخططات للأراضي بحق الانتفاع التي أعلنت عنها «ريادة» في عدد من محافظات سلطنة عُمان -عبر منصة تطوير- التابعة لوزارة

الإسكان والتخطيط العمراني مع مجموعة من المميّزات لرواد الأعمال، منها: وضع رسوم سنوية رمزية تتناسب مع أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفترة سماح تتيح لصاحب المشروع الانتهاء من تجهيز مشروعه وفق خطة عمل واضحة، وإعطاءه الأولوية في الحصول على تسهيلات من الهيئة في مجالات التمويل والتسويق والتدريب والتأهيل.

تنمية عمرانية

من جانبه، قال الشيخ سالم بن علي السيابي رئيس مجلس إدارة مجموعة الأبرار العقارية، «في إطار التوجه الوطني نحو تسريع وتيرة الإنجاز في مشاريع الإسكان والتنمية العمرانية، تعزز مجموعة السيابي العالمية بتوقيع اتفاقية حق انتفاع مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، لإنشاء مصنع متكامل لإنتاج العناصر الخرسانية مسبقة الصب في منطقة حلبان بولاية بركاء في

الفساد الإداري داءٌ يهدد جهود التنمية.. والدخول العادلة وتعزيز المساءلة سبيلان للقضاء على هدر المال العام

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عدد من الكتّاب والمواطنين أنه لا يمكن تحقيق النمو المستدام في ظل وجود مظاهر الفساد الإداري في أي مجتمع، لافتين إلى أن مظاهر الفساد متعددة وتحتاج إلى تكثيف الجهود الرسمية والمجتمعية لمحاربتها والقضاء عليها.

وبلغت الكتّاب- في تصريحات له-الرؤية- إلى أن المساءلة والشفافية وتعزيز الرقابة على الأفراد والمؤسسات، من السبل الضرورية للحد من الممارسات السلبية التي تهدر المال العام، وتحرم الكثير من الأفراد من الخدمات المتاحة لهم.

ويؤكد الدكتور محمد بن سلوم الغافري أن الفساد الإداري يقف عقبة كبيرة أمام تحقيق العدالة والتنمية في المجتمعات المختلفة، لافتاً إلى أن من بين صور الفساد الإداري: المحسوبية والوساطة في التعيينات والترقيات، وسوء استغلال الصلاحيات الإدارية وتوظيفها لخدمة ذاتية وتحقيق المصالح الشخصية.

ويضيف أن الفساد الإداري يحتاج إلى تعاون المجتمع مع المؤسسات لضمان الشفافية والعدالة، إلى جانب سن التشريعات الصارمة لتطبيق العدالة على الجميع دون استثناء، وتعزيز الرقابة والمساءلة على المؤسسات والمسؤولين، ونشر ثقافة النزاهة من خلال التعليم والإعلام لترسيخ قيم الأمانة، وتعزيز التحول الرقمي لتقليل التدخل البشري، وتشجيع الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية وتوفير الحماية للبلّغات.

ويرى الدكتور هاشل بن سعد الغافري أن الفساد الإداري يتمثل في انتهاك الموظف للقوانين والأنظمة واللوائح والانحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية المنوط بها لتحقيق مكاسب شخصية، ضاراً بشرف



د.يوسف البلوشي



د.خليفة يعقوبي



د.هاشل بن سعد الغافري



د.محمد بن سلوم الغافري

الفساد في التعيينات الوظيفية وهذه مشكلة كبيرة حيث يتم التعيين والترقيات في السلم الوظيفي لأشخاص ليسوا أهلاً له، وهذه الأعراض ليست مجرد سلوكيات منحرفة، وإنما مؤشرات تنذر بخطر يهدد استقرار المؤسسات ويكبح فرص التطوير والنهوض». بدوره، يقول الكاتب عباس المسكري: «الفساد أشبه بسوسة النخيل التي تنخر الجذور بصمت، فتسقط الشجرة فجأة رغم مظهرها القوي، وهو كالسّرطان لا علاج له إلا بالاستئصال المبكر، قبل أن يضعف الدولة ويهرس العدالة ويزعزع ثقة المواطن بمؤسساته».

ويبيّن: «من الحكمة أن ندرّك أن مواجهة الفساد معركة لا تكسبها الحكومات وحدها، بل تحتاج إلى شراكة المجتمع بكل مكوناته، فالأجهزة الرقابية قد تبذل جهوداً كبيرة وتحقق خطوات إصلاحية واضحة، لكن النتيجة لن تكتمل دون وعي المواطن ومشاركته الفاعلة، وعلى كل فرد أن يرفض الصمت أو التواطؤ، سواء في تقديم هدايا لتسهيل المعاملات، أو غرض الطرف عن تقصير موظف، أو دعم أعمال مشبوهة، والفساد يبدأ من ضعف الضمير وتراجع الوازع الديني، وهو قبل كل شيء معصية لله وخيانة للوطن. لذلك، فإن مكافحة الفساد واجب ديني وأخلاقي ووطني، الموظف النزيه مسؤول عن الإبلاغ عن أي تجاوز، وعدم طاعة المسؤول الفاسد، لأن الأمانة تفرض مواجهة الانحراف فوراً قبل أن يتعمد ويجد أعواناً».

ويذكر المسكري: «المطلوب اليوم حسم في القرارات، وتكاتف في الجهود، حتى تبقى الدولة قوية مستقرة، ويبني مجتمع نزيه يحمي نفسه من السقوط، ومن أهم الحلول لمكافحة الفساد: الإرادة السياسية الحازمة التي لا تستثنى أحداً، مع تمكين الأجهزة الرقابية والقضائية من العمل باستقلالية تامة، إلى جانب الشفافية في إعلان الموازنات والمشاريع وتقارير الأداء، وربط المسؤوليات بالمحاسبة العلنية وتقوية الهيئات الرقابية وتزويدها بالكفاءات والإمكانات اللازمة لكشف التجاوزات دون قيود، وتطبيق العقوبات الرادعة بحق الفاسدين، بما يشمل الغرامات والمصادرة والعزل، بعيداً عن أي حصانة أو استثناء. إشراك المجتمع عبر قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد، وتشجيع الإعلام على دوره في كشف الحقائق بدل التستر عليها، وإصلاح بيئة العمل الإداري من خلال تبسيط الإجراءات والاعتماد على التحول الرقمي للحد من فرص الرشوة والمحسوبية، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية، وربط النزاهة بالواجب الديني والوطني والإنساني، عبر التعليم والإعلام وخطاب التوعية»، مؤكداً أن الفساد معركة وعي قبل أن يكون معركة قوانين، ولا سبيل لحسمها إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معاً، لأن النزاهة هي الضمانة الحقيقية لبقاء الأوطان قوية وعادلة.

من جهته، يوضح الكاتب أحمد بن خلفان الزعابي أن هناك العديد من الخطوات التي

التي تعطي الأولوية للعلاقات الشخصية على حساب الكفاءة، وتأثير وسائل الإعلام من خلال المسلسلات والأفلام التي قدمت المتنفذين والمختلسين والمحتالين كمنادج بطولية، وازدياد معدل الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد المواطن مع ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، والتساهل وعدم الردع في تطبيق القانون بصرامة على المخالفين، وغياب دور السلطة الرابعة (الإعلام) في الكشف عن حالات الفساد والمفسدين، إلى جانب وجود العمالة الأجنبية وتغولها في سوق العمل.

ويقول الغافري: «للتقليل من آثار الفساد الإداري، يجب رفع معدل دخل الفرد المواطن بما يمكنه من العيش بمستوى يليق بكرامته، تحويل جميع المعاملات إلكترونياً في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة مما يقلل من نسبة الابتزاز والرشوة، وتكثيف دور جهاز الرقابة بصورة أكثر فاعلية لاسيما أنه يمتلك أكثر من ٤٥ دائرة تخصصية بسطت نفوذها في كل محافظات السلطنة وولاياتها، ومنح الإعلام الحرية والحصانة الكاملة للإفصاح عن الفساد والفسادين، والإعلان عن قضايا الفساد وأسماء المفسدين من خلال الجهات المعنية بعد ثبوتها قضائياً».

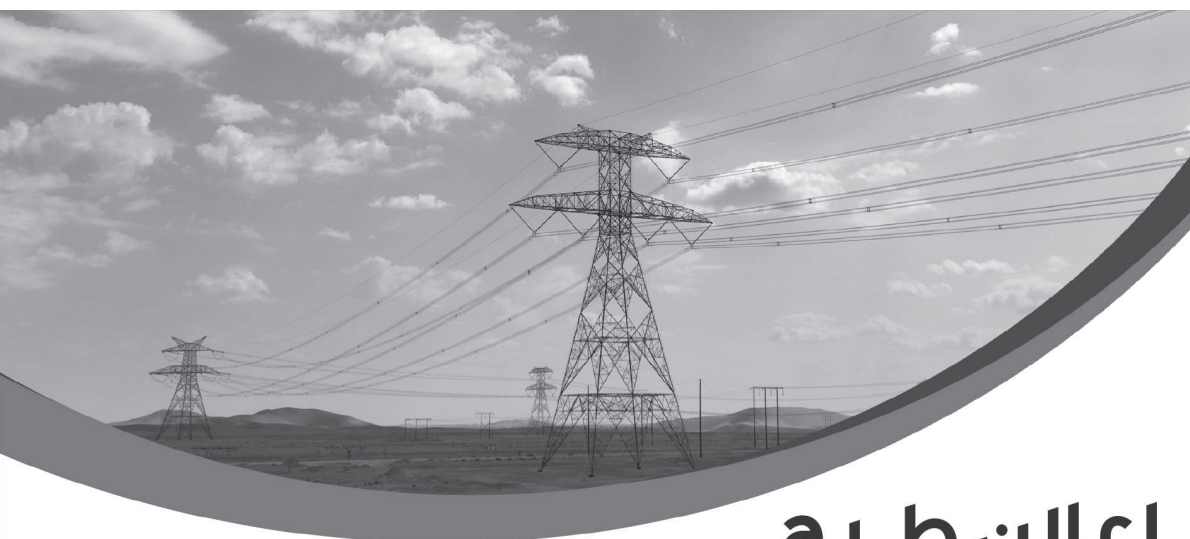
وفي السياق، بلغت الدكتور خليفة بن حارب يعقوبي إلى أن الفساد الإداري بمثابة آفة مجتمعية تعطي من لا يستحق وتحرم من يستحق، مبيّناً أن من نتائج هذه الآفة تسلق بعض الموظفين وتوليهم مناصب لا يستحقونها وتدني الإنتاج في بيئة العمل واستنزاف الوساطة والمحسوبية، وخلق بيئة تتسم بعدم المبالاة والتهمير من المهام والمسؤوليات.

وشدد يعقوبي على ضرورة سن القوانين الرادعة وتمكين المستحقين للوظائف العليا وتفعيل الرقابة على الأفراد والمؤسسات في بيئة العمل وتثقيف المجتمع وتوعيته وفتح منافذ للإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. ويؤكد الدكتور يوسف بن عوض البلوشي أن الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات والمجتمعات الحديثة، إذ يفوّض أسس العدالة ويعيق مسيرة التنمية ويضعف ثقة الأفراد في الأنظمة التي يفترض أن تقوم على النزاهة والشفافية، مشيراً إلى أن أسباب الفساد البيروقراطية المفرطة التي تعقّد الإجراءات وتفتح الباب أمام استغلال حاجات الناس، إلى جانب تفشي المحاباة التي تقدّم المصالح الشخصية والعلاقات على حساب الكفاءة والعدالة.

ويتابع قائلاً: «الرشوة واحدة من أوضح مظاهر الفساد؛ حيث إنّ الحصول على المناقصة الفلانية لابد أن يكون مقابل مباشر أو غير مباشر، وإنجاز المعاملة الفلانية تحتاج إلى جهد إضافي من موظف لا يمكنه إنجازه إلا بمقابل؛ إذ تحول الخدمات العامة إلى سلعة تشتري وتباع، ولا يتوقف الأمر عند ذلك؛ بل يمتد ليشمل التسبب وضعف الرقابة، ما يؤدي إلى غياب المساءلة وانخفاض مستوى الإنتاجية وانتشار الإهمال في أداء المهام الوظيفية، إضافة إلى مشكلة

لتمرير معاملات أو تسهيلها خلافاً للقانون، أو الاختلاس، أو العبث بالحقوق المالية للأفراد أو الموظفين، أو نشر أسرار العملاء أو الموظفين، ونشر أسرار المؤسسة. كما يلفت إلى أن أسباب الفساد الإداري ترجع إلى غياب الوازع الديني الذي يعين الفرد على محاسبة نفسه، والمحسوبية

الوظيفية وأخلاقيات المهنة وقيمتها عرض الحائط، حيث يسعى إلى إنجاز مهماته مهمة بأساليب ملتوية؛ موضحاً أن أشكال الفساد الإداري متعددة وجميعها تؤدي إلى هدر المال العام، وذلك عبر سوء استخدام السلطة العامة أو ابتزاز الأشخاص لتخليص معاملاتهم مقابل مبالغ مالية، أو قبول رشوة



إعلان طرح مناقصات

تعلن الشركة العُمانية لنقل الكهرباء عن طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	عنوان المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات	الدرجة	ثمن الوثيقة (شامل ضريبة القيمة المضافة) (ر.ع)
86/2025	إنشاء كابلات كهربائية من محطة توليد الكهرباء بالرسيل إلى محطة الرسيل الصناعية.	14/09/2025	23/09/2025	07/10/2025	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول.	525/-

الاشتراك	يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة الحصول على مستندات المناقصة بعد تقديم الطلب عن طريق نظام التناقص الإلكتروني.
طريقة الشراء	من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الرسوم	مقابل دفع المبلغ المحدد أعلاه للنسخة الواحدة. لا ترد. (الدفع عن طريق التحويل البنكي)، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع ثمن الوثيقة.
آخر موعد للإستفسارات	قبل (٢١) يوم من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.
تقديم العرض	يتم تسليم النسخة الأصلية فقط من الضمان البنكي للعطاء في الصندوق، أما العرض فيتم تسليمه من خلال نظام التناقص الإلكتروني.
الشروط والضمانات	- تحديد اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه على المظروف. - أن تكون العروض سارية المفعول لمدة لا تقل عن (٩٠) يوماً من تاريخ تقديم العطاء. - إرفاق تأمين في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في البلاد قدره (٧١) من قيمة العطاء ساري لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ تقديم العطاء. ومعنوناً باسم الشركة العُمانية لنقل الكهرباء ، تُعفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسليم الضمان المصرفي. - كل عطاء لا يستوفي التأمين المطلوب لن ينظر فيه. - الشركة العُمانية لنقل الكهرباء غير مقيدة بقبول أقل العروض أو أي عطاء آخر.
العرض المقدم	يجب وضع الضمان البنكي للعطاء فقط في صندوق المناقصات رقم (١) بمبنى الشركة قبل الساعة ١١ صباحاً من التاريخ المحدد لتقديم العطاءات
عنوان الشركة	عنوان الشركة: محافظة مسقط - الموالج رقم السكّة 2153 - مبنى رقم 4230 تفاصيل التواصل: 93515198
البريد الإلكتروني	tenders@omangrid.com
الموقع الإلكتروني	www.omangrid.com link of E-Tendering System https://www.omangrid.com/en/Pages/Services.aspx



الشركة العامة لنقل الكهرباء بجمهورية
Oman Electric Transmission Company
التي هي جزء من مجموعة ناسم
Member of Nasma Group

OETCOMAN



محمد بن سلوم:

الفساد الإداري يقف
عقبة كبيرة أمام
العدالة والتنمية في
المجتمعات

الغافري: رفع معدل
الدخل وتعزيز التحول
الرقمي سبيلان للحد
من الفساد الإداري

اليعقوبي: التثقيف
المجتمعي يُسهم
في الحد من آفة
الفساد

البلوشي:

البيروقراطية المفرطة
تفتح الباب أمام
استغلال حاجات
الناس وانتشار
الرشاوي

المسكري: المعركة
ضد الفساد تحتاج
إلى شراكة حكومية
مجتمعية للفوز بها

الزعابي: نحتاج إلى
التطوير المستمر
لضمان الكفاءة
والنزاهة والاستدامة

العبري: التأخر في
محاربة الفساد يزرع
الإحباط في نفوس
المخلصين

يمكن اتخاذها لمحاربة الفساد، ومن بينها: قيام المؤسسات بحكومتها عملياتها وإجراءاتها والالتزام بالتحديث والتطوير المستمر لضمان الكفاءة والنزاهة والاستدامة، وتعزيز دور الرقابة وذلك بمنحها صلاحيات أوسع سواء الرقابة الداخلية أو الخارجية، وأتمتة العمليات وتجويد الخدمات وترسيخ المبادئ والقيم كالنزاهة والعدالة والشفافية». ويقول الكاتب محمد بن زاهر بن حمود العبري إن الفساد الإداري ليس مجرد خطأ عابر أو ممارسة فردية معزولة، بل هو مرض صامت يتسلل إلى جسد المؤسسات فينهكها ويهتص حيوتها ويصادر حق المجتمع في التنمية والعدالة، لافتاً إلى أنه في حال انتشار هذا المرض في المجتمع فإنه يزرع الإحباط في نفوس المخلصين ويشجع غيرهم على السير في نفس الطريق باعتباره السبيل الأسرع للترقي، لتتحول المؤسسة من أداة لخدمة المجتمع إلى أداة لخدمة المنتفعين منها. ويشدد على ضرورة محاربة هذا الداء عبر ترسيخ الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة بلا استثناء وبناء ثقافة النزاهة عبر التربية والتعليم والإعلام وتمكين الأجهزة الرقابية من الاستقلالية التامة ومنحها الصلاحيات التي تجعلها سلطة حقيقية لا مجرد ديكور إداري».

مطالبات بتعزيز التوعية المجتمعية حول الجدوى الصحية

لقاح «الورم الحليمي» يثير الحيرة بين أولياء الأمور وسط تساؤلات حول الآثار الجانبية

الرؤية- ريم الحامدية

عبر عددٌ من أولياء الأمور عن حيرتهم تجاه الجدوى الصحية للقاح «الورم الحليمي» الذي تنوي وزارة الصحة تطبيقه على طلبة المدارس بهدف الوقاية من أنواع مُعينة من السرطان.

وفي أغسطس الماضي، نظّمت المديرية العامة للخدمات الصحية بمحافظة مسندم حلقة عمل حول إدراج لقاح فيروس الورم الحليمي البشري (HPV) في البرنامج الوطني لتحسينات المدارس، وذلك ضمن التحضيرات للحملة الوطنية للتطعيم التي تأتي حرصًا على إبراز الجهود الوطنية المبذولة في مجال صحة الطلبة ومكافحة الأمراض المعدية.

وتعززم وزارة الصحة تدشين لقاح فيروس الورم الحليمي البشري (HPV) ضمن البرنامج الوطني لتحسينات المدارس لطلبة الصف السادس في المدارس الحكومية والخاصة، مشيرة إلى أن هذا القرار يأتي انسجامًا مع توصيات منظمة الصحة العالمية المبنية على الأدلة العلمية، والتي تؤكد فعالية اللقاح في الوقاية من بعض أنواع السرطان، وفي مقدمتها سرطان عنق الرحم، وسرطان الجهاز التناسلي الأنثوي والذكري إضافة إلى أمراض أخرى ذات ارتباط مباشر بالفيروس.

وفي تصريحات سابقة، قال بدر بن سيف

الرواحي مدير عام مركز مراقبة ومكافحة الأمراض والوقاية منها بالإنابة، إن تطبيق هذا القرار يمثل خطوة استراتيجة لتعزيز الصحة العامة وحماية الأجيال القادمة من عبء الأمراض المعدية، مؤكدًا أن الفئات المستهدفة ستلتقى اللقاح وفق خطة مرحلية مدروسة، تعتمد على المعايير الوطنية والدولية المعمول بها في هذا المجال. وأضاف أن وزارة الصحة بدأت سلسلة من برامج التدريب للعاملين الصحيين في محافظة مسندم تليها باقي المحافظات تبعًا، وذلك بهدف رفع جاهزيتهم وتعزيز معارفهم ومهاراتهم حول آلية إعطاء اللقاح، وضمان الالتزام بالمعايير المعتمدة في سلسلة التبريد والتوزيع، إضافة إلى تزويدهم بالرسائل التوعوية اللازمة للتواصل الفعّال مع المجتمع.

ورغم تأكيد الجهات الصحية أهمية اللقاح ودوره في الحد من انتشار الأمراض المرتبطة بالفيروس، إلا أن الحيرة لاتزال تسيطر على شريحة كبيرة من المجتمع، الذين يطالبون بمزيد من التوعية والمعلومات الدقيقة قبل اتخاذ قرار إعطاء اللقاح للطلاب.

ويشير المختصون إلى أن الوعي المجتمعي بمخاطر فيروس الورم الحليمي البشري وفوائد اللقاح، يمثل خطوة أساسية في الحد من انتشار الأمراض المرتبطة به، لافتين إلى أن جلسات التوعية والتثقيف الصحي تعد جزءًا

من الجهود الرامية إلى تعزيز صحة المجتمع والحد من المخاطر المحتملة.

وأظهرت تغريدات على منصة «إكس» تباينًا كبيرًا في آراء المواطنين؛ حيث شدد بعضهم على ضرورة الالتزام باللقاحات الموصى بها من قبل وزارة الصحة، بينما أعرب آخرون عن مخاوفهم من تلقي لقاح لم يتم فهم آثاره الجانبية بشكل كامل.

وأعرب العديد من المواطنين عن قلقهم من تلقي اللقاح، مؤكدين أن المعلومات المتضاربة على الإنترنت ومصادر التواصل



اجتماعي تزيد من حدة التردد. وقال المواطن أحمد العوفي في تغريدة له على منصة «إكس»: «أرغب في حماية أطفالي، لكن ما زلت محتارًا بشأن الأعراض الجانبية المحتملة للقاح، وأخشى اتخاذ قرار دون معلومات كافية». وأضاف العوفي أن «الوعي بمخاطر الفيروس للقاح يظل محدودًا بين بعض أولياء الأمور، مما يخلق حالة من القلق والتردد».

وذكر المواطن سعيد الزدجالي: «نرفض تمامًا فرض لقاح الورم الحليمي على أبنائنا،

73% نسبة الإنجاز بمشروع تطوير عين الكسفة



الرساتاق- خالد بن سالم السياني

خلال إنشاء مظلات للفالج بالقرب من العين، وتركيب لوحات تعريفية عند المدخل تبرز فوائد العين ومميزاتها الطبيعية، بما يسهم في رفع الوعي السياحي لدى الزوار وإبراز القيمة التاريخية والبيئية للموقع. ويهدف المشروع إلى تطوير البنية التحتية لموقع عين الكسفة، باعتباره واحدًا من أبرز المعالم السياحية في سلطنة عُمان، وذلك بما يتماشى مع معايير الاستدامة البيئية ويعزز من جاذبية الموقع للسياح المحليين والدوليين. وتولي محافظة جنوب الباطنة أهمية خاصة لهذا المشروع باعتباره رافدًا سياحيًا وتنمويًا مهمًا للولاية، ومن المتوقع أن يسهم اكتماله في تعزيز الحركة السياحية للرساتاق وتوفير مرافق خدمية تليق بالزوار، إلى جانب دعم التنمية المحلية.

التعريف بالخدمات الرقمية لبلدية مسقط في «كومكس»

مسقط- الرؤية

شاركت بلدية مسقط في النسخة الرابعة والثلاثين من معرض كومكس العالمي للتكنولوجيا ٢٠٢٥، الذي أقيم خلال الفترة من ٨ إلى ١١ سبتمبر الجاري في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، وذلك لاستعراض أبرز إنجازاتها في مجال التحول الرقمي وجاهزية منظومتها الإلكترونية، من خلال التعريف بالخدمات الرقمية التي تقدمها للمواطنين والمقيمين، وعرض المشاريع الخدمية الجارية والمستقبلية، والتي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في مسقط بما ينسجم مع رؤيتها نحو بناء «مدينة ذكية ومستدامة». وتضمنت مشاركة البلدية تقديم مجموعة من الورش المتخصصة، التي سلّطت الضوء على أبرز مبادراتها الرقمية، ومنها النظام البلدي الموحد، الذي يمثل خطوة هامة نحو توحيد الإجراءات وتحسين كفاءة العمل البلدي حيث يشكل خارطة طريق لخلق مدن ذكية تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، إلى جانب خدمات محافظة مسقط الرقمية، التي تهدف إلى تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات للمواطنين والمقيمين. كما تطرقت الورش إلى موضوعات مثل تحويل البيانات إلى قرارات فعّالة باستخدام الخرائط الذكية، والرفع المساحي للبيانات المكانية، والتحول الرقمي وأهم التطبيقات والوحدات الحكومية الرقمية، بالإضافة إلى استعراض مراحل تطوير مركز الاتصال إلى مركز اتصال

نحن أدرى بمصلحتهم، ولا نقبل أن يُجبرونا على اتخاذ قرارات مصيرية تخص صحتهم بلا نقاش أو توعية كافية، وعلى الجهات

المسؤولة تقديم المعلومات بشكل شفاف قبل أي خطوة، لضمان حقوق الأسر في الاختيار بحرية ومسؤولية». وبينت المواطنة عائشة الكندية أن المشكلة ليست في اللقاح نفسه، بل «في الطريقة التي يُدار بها الأمر»، موضحة: «كيف يُتخذ قرار بهذه الأهمية دون التشاور مع أولياء الأمور؟ الرفض ليس مجرد عناد، بل موقف طبيعي يعبر عن حقنا في تقرير مستقبل أبنائنا بعد فهم كامل للفوائد والمخاطر المحتملة».

وبين المواطن سالم السعيدى أن المجتمع يرفض أن يكون التطعيم إلزاميًا دون توضيح كامل للآثار والأبحاث العلمية المتعلقة به، مضيفًا: «قبل أن ندعم أي برنامج صحي، نحتاج إلى شفافية كاملة وبيانات دقيقة.. نحن نؤمن بالوقاية، لكن لا يمكننا اتخاذ قرار مصري بشأن أبنائنا دون معلومات واضحة وموثوقة».

من جانبها، قالت المواطنة فاطمة البلوشية: «أنا أم لطفلتين، وأريد حمايتهما، لكن أحتاج إلى جلسة توضيحية مع مختص قبل اتخاذ القرار. هناك الكثير من المعلومات المتضاربة على الإنترنت، وهذا يجعل القرار أصعب». وأشارت البلوشية إلى أن الحملات التوعوية الحالية ليست كافية لإزالة المخاوف، ويجب

وفي المقابل، قالت المواطنة هناء السيابية: «اللقاح يوفر حماية مهمة ضد السرطان، وأنا أنصح جميع أولياء الأمور بعدم التردد في تلقيه بعد استشارة الطبيب». وأكد عدد من أولياء الأمور ضرورة توفير جلسات استشارية منتظمة في المدارس والمراكز الصحية، تتيج الإجابة عن جميع التساؤلات المتعلقة باللقاح، لضمان اتخاذ القرار بشكل واع ومدروس، لافتين إلى أن المعرفة المتبقية والمعلومات الموثوقة ستسهم في تعزيز ثقافة الوقاية الصحية بين الأسر، وهو ما ينعكس على المجتمع بأسره.

حمد الصباحي

حافة السؤال



مستقبل سوق العمل بين عُمان والبحرين

قد تبدو ورشة العمل التي نظمتها وزارة العمل في سلطنة عُمان بالتعاون مع نظيرتها في البحرين جزءًا من سلسلة اللقاءات الثنائية المألوفة في المنطقة، لكنّ التمعّن في تفاصيلها يكشف أنها لم تكن مجرد اجتماع عابر؛ بل خطوة تحمل دلالات عميقة ورؤية متجددة، تنبثق من مشروع شراكة إنسانية واقتصادية متجدرة في التاريخ، ومتطلعة نحو آفاق أرحب من التعاون والإبداع.

على مدى يومين في مسقط، لم تقتصر الورشة على استعراض السياسات أو تبادل التجارب، بل تحولت إلى منصة فكرية وعملية تنطلق من قناعة راسخة، أن الإنسان بوعيه ومهاراته هو الثروة الحقيقية التي لا تنضب، وأن التنمية تبدأ من الإنسان وتنبت به، فيما تبقى السياسات والأدوات مجرد وسائل مساندة. من يقرأ التاريخ يدرك أن علاقة عُمان بالبحرين ليست وليدة العصر الحديث، بل تعود إلى زمن كانت فيه البحار جسورًا للتجارة والتبادل الثقافي؛ حيث تالقت النفوس وتكوّن وجدان مشترك قوامه العمل الجاد وروح المثابرة، واليوم، ومع تغيّر الزمن، تتجدد هذه الروابط في إطار مؤسسي أكثر انتظامًا، لكنه يظل متمسكًا بجوهره الأصيل، الإنسان المبدع الباحث عن دوره في فضاء العالم. وقد لُحِص سعادة السيد وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية هذا المعنى حين قال: “الاستثمار في الكفاءات الوطنية هو الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد مستدام وقادر على مواجهة التحديات”. عبارة تختصر فلسفة المرحلة؛ إذ لم يعد الرهان على الموارد الطبيعية وحدها كافيًا، بل أصبح المورد البشري المبدع هو معيار التفوق في عالم تحكمه التكنولوجيا وتفرضه التحولات المتسارعة للأسواق.

لقد أدرك البلدان معًا أن بناء القدرات الوطنية وتطوير المهارات المتجددة لم يعد خيارًا، بل ضرورة وجودية. ومن هنا تتجلى قيمة التعاون الثنائي كوسيلة لتبادل الخبرات وصياغة حلول مبتكرة للتحديات المشتركة. وقد جاءت كلمات وكيل العمل البحريني لتؤكد أن التجربة العُمانية في تنظيم سوق العمل تمثل نموذجًا يحتذى، في الوقت الذي عرضت فيه البحرين تجربتها في تشجيع القطاع الخاص وتمكين الشباب والمرأة. وهنا يبرز تقاطع جوهرى: أن التنمية الحقيقية لا تصنعها الدولة وحدها، بل تقوم على شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، وعلى تمكين الأفراد ليكونوا شركاء في صناعة المستقبل.

وتبقى قضية الباحثين عن عمل، خصوصًا بين الشباب الذين يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع، أحد أبرز التحديات أمام دول الخليج، ومن هنا كان تناول الورشة لمحاور مثل ريادة الأعمال، وتمكين المرأة، وتعزيز الابتكار، دعوة صريحة لإعادة تعريف النجاح بعيدًا عن الوظيفة الحكومية، وتوسيع الأفق أمام اقتصاد يقوم على الإبداع والريادة. ولا يمكن النظر إلى هذا اللقاء بعيدًا عن المشهد العالمي المتغيّر؛ فالذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والطاقة النظيفة، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، كلها عناصر تعيد رسم خريطة الاقتصاد الدولي. والسؤال المطروح: كيف يمكن لدول صغيرة نسبيًا كعُمان والبحرين أن تضمن لنفسهما موقعًا في هذا المشهد المعقد؟ الجواب جاء واضحًا: عبر الاستثمار في المورد البشري، لأنه السبيل الوحيد للتفوق في زمن لم تعد فيه الثروات تقاس بما في باطن الأرض، بل بما في العقول من معرفة وقدرة على الابتكار.

وقد أثنى الوفد البحريني على التجربة العُمانية في نظام الاعتماد المهني، باعتباره فلسفة تعيد الاعتبار لقيمة العمل وتمنح العامل إحساسًا بالجدارة والاعتراف، فيما أضافت برامج البحرين في دعم الشباب والمرأة ورعاية ريادة الأعمال بعددًا نوعيًا يثرى التجربة الخليجية المشتركة. بعيدًا عن الجوانب الفنية، حملت الورشة بعدًا ثقافيًا وحضاريًا، إذ لم يكن الهدف تبادل السياسات فقط، بل تبادل الرؤى حول معنى العمل ومكانة الإنسان ودور الدولة في تشكيل المستقبل. لقد بدا اللقاء، في جوهره، نقاشًا حضاريًا حول كيفية إعادة صياغة المجتمعات الخليجية ذات التاريخ البحري والتجاري العريق، في عصر الثورة الرقمية والعولمة. وفي النهاية، فإن ما خرجت به الورشة يختصر في مشهد واحد: الكفاءات الوطنية في الصدارة، والتعاون العُماني البحريني نموذج يحتذى به في المنطقة، نموذج يضع الإنسان في قلب التنمية، ويجعل من الشراكة وسيلة لتحقيق الحلم العربي الأكبر في بناء

مستقبل مستدام. وتبقى كلمة شكر واجبة لكل من يادر وفكر ونفذ هذه الورشة، وللبحرين العزيزة التي حضرت بأهلها الكبار بمكانتهم والمحبة بمكانتها في القلوب.



خلفان الطوقي

المحدد بوقت معين متفق عليه. - فريق التدخل: بعد رفع التقييم من جهة معينة، لا بُد من وجود جهة أخرى للتدخل لعمل المعالجات اللازمة وفي أسرع وقت ممكن، وهذا الفريق لا بُد من أن يكون ممكنا من جهة عليا من ناحية، وممكن ومسرّع لجميع الجهات المنضوية تحت هذه المنصة من ناحية. هذه المنصة من ناحية. لن يقتنع المواطن أو المقيم أو أي متفاعل بهذه المنصة ما لم ير نتائجها في أرض الواقع، وليس بالضرورة حل جميع طلباته، لكن من المهم أن يعرف ما حصل لطلبه، هل تم حله؟ أو لا يُمكن حله لسبب معين؟ وفي كل الأحوال، من المهم أن تكون منصة «تجاوب» أداة تواصل، تحمل بين طياتها الثقة والشفافية وإرادة التغيير والتحسين والتجويد الجاد للخدمات الحكومية والتحول الرقمي النوعي والمتسارع، وألا تفقد زخمها وبريقها ويطلها الإهمال وقلة التفاعل.



إسماعيل بن شهاب البلوشي

بعواصف الخارج يحتاج إلى تضحية وأسس وصدق والتقاء في فكرة الهدف العربي وإن لم يكن عليكم أن تجدوه وتسموه وتؤمنوا به. الزرع في الأمن والدفاع لحماية الكيان المشترك من المخاطر، والزرع في الثقافة والإعلام لبناء وعي ناضج يرفض التفرقة ويحتفي بالوحدة. من يزرع في هذه الحقول جميعًا يحق له أن يقطف ثمرة العزة والكرامة والاستقرار. أما من يكتفي بالشعارات ويهرب من مسؤولية الزرع، فلن يذوق سوى مرارة الخيبة والتأخر. وأخيرًا.. المعادلة واضحة وبسيطة لكنها صعبة التطبيق: إن أردنا أن نقطف سويًا، فعلينا أن نزرع سويًا. لا نتائج بلا مقدمات، ولا حصاد بلا تعب، ولا وحدة بلا مشروع مشترك. إنَّ المستقبل لا يُعطى هدية، بل يُصنع بالوعي والعمل والتخطيط. وحين تدرك الأمة هذه الحقيقة وتؤمن بها، تتحول من جمهور متفرج إلى صانع تاريخ. فليت شعري بقرأ بترفع حفظ الله الأمة من شر الفتن وسلم قادتنا جميعًا من كل شر.

تأسيسي: الزرع في التعليم والفكر لإعداد أجيال تعرف كيف تدير مستقبلها، والزرع في الاقتصاد ومشاركة الدولة المحتاجة للمال من أصحاب الغنى. الملل العُماني السائد «الحاجة الرجال هو إكرامهم وقت الراحة لتجدهم يوم الشدة». والفكرة الأقرب إلى العروبة ألا يستغل البعض مالهم في حين أن الأخ بحاجة له ولا يجعله سببًا لتذمر جاره. في الأثر: إذا طبخت فلا تجعل جارك يشم الطعم فقط؛ بل أعطه! وفي الأثر أيضًا: راعي أهلِكَ إن كنت غنيًا، فلا تلبس ابنتك أفضل من بنات أعمامها إن كانوا أقل غنى. البناء العربي شكله بيت واحد، لكنه دهاليز لا تلتقي في المجلس العام لتأكل سويًا؛ بل إنها قد تحفر الجدار وتنسى أنه جدار واحد سيسقط على الجميع. البيت العربي يحتفل عند الجيران بملابس جميلة لكنه يرتدي ملابس ملونة في داخله. تحملتكم العروبة أزمانًا حتى علم القريب والبعيد أنه اسم حروفه كحجر الدومينو تدرج الواحدة الأخرى. وبناء استقلال حقيقي لا يتأثر

ماذا بعد التفاعل مع منصة «تجاوب»؟

المتعاملين معها أن تهمل، بل أن تتطور وتحسن بما يتناسب مع المتغيرات اليومية، خاصة أنها سوف تكون مع الأيام هي أكثر أداة تواصل بين «المستفيد» و«الجهة الحكومية» و«متخذي القرارات» في هذه الجهة أو تلك. لا يُراد لهذه المنصة أن تكون ساعي بريد بين طرف وآخر؛ بل يُراد لها أن تكون أكثر من ذلك، عليه، ولكي لا تفقد زخمها الذي بدأت به، لابد من تفعيل عدد من النقاط، وأهمها: - فريق الرصد: يرصد نوعية ما يصل إلى هذه الجهات الحكومية، ولا أشك للحظة أن هذا معمول به، ولكن من المهم نشره لعامة الناس من خلال كافة الوسائل الإعلامية تحقيقًا للشفافية. - فريق التواصل: وهنا لا أقصد التواصل الإلكتروني التلقائي الذي يبعث بالرسالة أن البلاغ أو الشكوى أو المقترح هو قيد التنفيذ، إنما المقصد هنا التواصل الهاتفي أو اللقاء الشخصي يتم

أكملت المنصة الإلكترونية «تجاوب» الخاصة بالشكاوي والبلاغات والمقترحات والطلبات إلى الهيئات الحكومية عدة شهور منذ تدشينها، ولاقت قبولًا مجتمعيًا منقطع النظير، وتعامل معها إلى الآن أكثر من ٥٧ ألف مستفيد ومستفيدة، والعدد في تزايد مستمر، وهذا هو خير دليل على نجاحها، وانضمام جهات حكومية جديدة لم تكن منضوية إلى المنصة لهو دليل آخر، وتدشينها من خلال تطبيقها على متجر «جوجل بلاي» و «أبل ستور» الأسبوع الماضي، دليل إضافي على أنَّ المنصة في طريقها الصحيح المرسوم لها منذ البداية في عملية التحول الرقمي المنشود، وتجويد الخدمات الحكومية.

كثيرٌ من المبادرات الحكومية تبدأ بحماس، وقد يصيبها الإهمال والقصور إذا لم تحتضن بما فيه الكفاية، وهذه من المبادرات التي لا يمتنى أحد من

اعتادت أمتنا، عبر مراحل مختلفة، أن تنظر إلى الثمار أكثر من نظرها إلى الزرع، وإلى النتائج أكثر من نظرها إلى الأسباب. كأننا نتعلق بما هو قريبًا وسهل المنال، بينما نتردد في خوض مشقة العمل الجماعي العميق، والتفكير الاستراتيجي البعيد، وبناء الأسس المتينة التي تسبق أي حصاد. هذه الذهنية جعلتنا نختلف عند مرحلة النتائج: إذ تتعدد الأصوات وتتصارع حول من يملك الحق في قطف الثمار، بينما الجهد المشترك كان في الأصل ضعيفًا أو شبه معدوم.

اليوم نرى كثيرًا من الدول حتى الأشقاء منها - تعمل بمفردها، تسير وفق أجنداتها الخاصة، لا تنظر إلا لمصالحها أو ما يناسب وضعها المالي أو علاقاتها الخاصة ومن ترى أنه أقرب لها. وإذا حدثت أزمة بسبب خياراتها، فإنها سرعان ما ترفع الصوت مطالبة الآخرين بالوقوف معها، وتستحضر شعارات العاطفة: «أين العروبة؟ أين الأخوة؟ أين التضامن؟». لكن التضامن الحقيقي لا يُبنى بالهتاف ولا في لحظة المحنة، بل في التخطيط المشترك منذ البداية، وفي تحمّل المسؤولية قبل وقوع

بعد قطر.. أنتم في خطر

د. إبراهيم بن سالم السيابي

مكتوف الأيدي أمام إسرائيل. هذه العريضة ليست جديدة؛ فإسرائيل قصفت إيران وهي تتفاوض على ملفها النووي، وضربت دمشق وبيروت مرارًا، وأمطرت غزة بصواريخها، وما زالت مجازرها مستمرة حتى اليوم. أطفال يصرخون تحت الركام، نساء يحاولن حماية ما تبقى من حياتهن وحياة أطفالهن، شوارع تحولت إلى أنقاض، ومستشفيات أصبحت مقابر جماعية، مدارس أغلقت أبوابها خوفًا من القصف، وأسواق صارت خاوية من الناس وقطاع يئن من الجوع بلا طعام. والمأساة لا تقتصر على فلسطين ولبنان وسوريا؛ إسرائيل تضرب اليمن يوميًا تقريبًا، واليوم الدوحة. صدق من يصدق ذلك؟ إسرائيل أصبحت وكأنها تحكم العالم، تفعل ما تشاء، بلا رادع، بلا عقاب، وبلا حسيب ولا رقيب. والعالم كله مكتوف الأيدي، مشاهد ومغمض العينين. الأخطر أن حلم إسرائيل الكبرى لم يُعد فكرة بعيدة أو هاجسًا نظريًا. لقد صرح نتنياهو غير مرة، وبكل فخر ودون أي رادع، أن إسرائيل لن تسمح بقيام أي قوة تعارضها، وأنها ستعيد رسم مستقبل المنطقة بما يضمن تفوقها المطلق. والسؤال هنا: من سيمنعها من تحقيق ذلك؟ حالنا يعرفه القاضي والداني؛ انقسامنا وضعفنا وإنشغالنا بأنفسنا يجعل الطريق أمام هذا المشروع مفتوحًا على مصراعيه.

هكذا صار العام: مجلس الأمن مشلول، والقانون الدولي غائب، وحقوق الإنسان سلعة انتقائية تُباع وتُشتى حسب المصالح. ما يحدث هو عودة صريحة إلى شريعة الغاب: القوي يرفض إرادته والضعيف يدفع الثمن. وإسرائيل تعلم أن لا أحد سيوقفها طالما أن الولايات المتحدة تمسك بيدها وتحميها من أي مساءلة. أما العرب؛ فقضيتهم قديمة متجددة. ضعفهم لم يعد في قلة العتاد وحده، بل في فقدان الإرادة الجماعية. مواقف متفرقة، بيانات لا تسمن ولا تغني من جوع، ردود أفعال موسمية سرعان ما تخبث. لم تعد لدينا رؤية موحدة، ولا استراتيجية تحمي سيادتنا، ولا قدرة على فرض كرامتنا على الطاولة الدولية.

الغارة على قطر يجب أن تكون جرس إنذار لا صفعة عابرة. اليوم الدوحة، وغدًا قد تكون أي عاصمة عربية أخرى. إذا لم نعد ترتيب بيتنا الداخلي، ونقوِّ دفاعاتنا، ونبنى موقفًا عربيًا موحدًا، وننوّع تحالفاتنا بعيدًا عن الارتهان المطلق لواشنطن، فسندأ أنفسنا جميعًا تحت رحمة منطق القوة. يا عرب، استيقظوا قبل فوات الأوان. بعد قطر، أنتم في خطر! هذه ليست صرخة غضب؛ بل إنذار آخر، فإما أن تنهضوا الآن وتستعيدوا مكانتكم، أو تنتظروا دوركم وأنتم مكتوفو الأيدي حتى يسقط آخر جدار من جدرانكم.

دوَّى صوت الانفجار في سماء الدوحة، وتحول ليل المدينة الهادئ إلى نارٍ ولهيب. لم يكن أحد يتوقع أن تصل الطائرات الإسرائيلية إلى العاصمة التي جعلت من نفسها جسرًا للحوار لا ساحة للقتال، إلى الدولة التي احتضنت مفاوضات الهدنة وقدمت نفسها وسيطًا بين الأعداء. لكن إسرائيل فعلتها، واختزقت الأجواء، واستهدفت اجتماعًا يبحث عن وقف النار وإعادة الأسرى، وكأنها تعلن صراحة: لن يمنعا أحد، نحن من يحكم المشهد، ونحن من نُقرر من يعيش ومن يموت. الغارة الأخيرة لم تستهدف مجرد سياسيين؛ بل قادة حماس وهم يجلسون على طاولة التفاوض لإنقاذ حياة الأبرياء ووقف نزيف الدم. هذا النوع من الاغتيال ليس مجرد هجوم عسكري؛ بل هو أشجع أنواع الإرهاب: إرهاب الدولة، فهو ينتهك كل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية. لا يمكن تصور أن يُقتل إنسان وهو يُفاوض لإنقاذ حياة الآخرين، وأن تُهرق أرواح أبرياء لم يرتكبوا شيئًا، كما هو حال رجل الأمن القطري الذي فقد حياته بلا سبب سوى تواجده في المكان الخطأ، وتعاقب معه عائلته التي حُرمت منه فجأة. هذه الخسة تتجاوز كل حدود الأخلاق والسياسة، وتضع العالم أمام فاجعة أخلاقية وسياسية من الطراز الأول.

ما يُثير الدهشة والصدمة في هذا الاعتداء، أن إسرائيل انتهكت سيادة دولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وقصفت مجالها الجوي مباشرة، أمام أنظار العالم. هذا الفعل ليس مجرد عدوان عابر؛ بل رسالة صريحة لكل الدول أن إسرائيل فوق القانون الدولي، والقوانين الدولية نفسها أصبحت عاجزة عن حماية أي دولة مهما كانت مكانتها. كيف لدولة أن تقتل قادة سياسيين على أراضي دولة مستقلة ومعترف بها دوليًا، دون أن يجرؤ أحد على الرد؟ الغارة على الدوحة أثارت غضبًا قطريًا مشروعًا، فهي طالما حافظت على موقف الحياد، وسعت إلى الوساطة بين الأطراف المتحاربة، وحاولت إنقاذ الأرواح. هذا الاعتداء الفظيع على دولة محايدة لا يمكن تبريره، ويزيد من حجم الخطر الإقليمي، ويكشف حجم التحدي الذي تواجهه قطر في حماية سيادتها واستقلال قرارها السياسي.

دولة قطر ليست دولة هامشية. هي لاعب إقليمي مهم، وصوت حاضر في الأمم المتحدة، ووسيط قبلت به الأطراف المتحاربة والعواصم الكبرى. إضافة إلى ذلك، تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية، أكبر قاعدة جوية أمريكية في الشرق الأوسط ومركز قيادة العمليات الجوية الأمريكية في المنطقة، ومع ذلك لم يتحرك أحد لردع الغارة، وكأنها رسالة أن القوة وحدها هي التي تحكم، وأن العالم

لا تُفرطوا في الأولمبي ولا الميمني



أحمد السلماني

hakeem225@hotmail.com

وبعثة للجهود، نحن لا نعترض على إعطاء الأولوية للمنتخب الأول، ولكن ليس على حساب منتخبات المستقبل ليس على حساب مدرب وطني أثبت كفاءته مثل بدر الميمني. الكرة العُمانية بحاجة إلى عمل مؤسسي حقيقي، وإلى استقطاب خبير فني عالمي يعمل مع مدربي الأندية والمنتخبات لتشخيص واقع اللعبة وصياغة خارطة طريق واضحة. دون ذلك، سنظل كما يقول المثل الشعبي «نعجن المسيلة» ولن نبني منتخبات قادرة على المنافسة قاريًا وعالميًا.

ولكن كان بالإمكان أفضل مما كان، فهو منتخب يمكن البناء عليه فيما جرى تهميش منتخب الناشئين قبل أن يُعاد تذكره على عجل، ليُكلف مدرب وطني مؤقت وتم جميع اللاعبين بالترشيحات. وسبشارك المنتخب الصغير في بطولة ودية إقليمية وسط مخاوف من أن يتم تثبيت العناصر الحالية بعد البطولة بلا إعادة تقييم، رغم أننا نتحدث عن الفئة التي صنعت لنا تاريخًا ذهبيًا حين توجنا أبطالاً لآسيا للناشئين. مرتين وحققنا رابع العالم عام ١٩٩٥. إنَّ ما يجري يعكس فوضى إدارية

الأولمبي للانضمام إلى المنتخب الأول في بطولة ودية، على حساب مشاركة رسمية مصرية. نعم، التركيز منصب حاليًا على مباراتي الملحق المؤهل للونديال، لكن كان بالإمكان التريث حتى نهاية التصفيات، فالنتيجة أن الأولمبي جُرد من أهم أوراقه، سر نجاح الأحمر الأولمبي كان في هؤلاء الثلاثة. ولم يتوقف الارتباك هنا؛ فمنتخب الشباب فقد مدربه حمد العزاني بعد إلقائه بالجهاز الفني للمنتخب الأول إلى جانب البرتغالي كارلوس كيروش، تألق المنتخب في البطولة الخليجية،

يعرف كيف يكتشف الحلول ويصنع الفرق. فهل يعقل بعد كل هذا أن نفرط في الميمني أو في المنتخب الأولمبي؟ ما حدث في التصفيات يثير علامات استفهام. المباراة الأولى أمام كمبوديا لعبت تحت أمطار غزيرة وأرضية غرقت بالمياه، ومع ذلك لم يُتخذ أي موقف رسمي لوقفها أو الاعتراض عليها سوى مطالبات الجهازين الفني والإداري حينها، بينما مباريات أخرى في التصفيات ذاتها أجلت لذات الظروف. ثم جاءت الطامة باستدعاء ثلاثة من أعمدة المنتخب

السَّيئة عبثٌ وبوصلته فقدت المسار الصحيح ومنذ عقود للأسف! هذا المنتخب الأولمبي هو المستقبل الحقيقي للكرة العُمانية، وهو من سيشكل العمود الفقري للمنتخب الأول في السنوات القادمة، خاصة مع تقدم أعمار عناصر «الأحمر» الحالي. والأهم أن الدفة الفنية للمنتخب الأولمبي يتولاها المدرب الوطني بدر الميمني، الذي صنع في مدة قياسية لم تتجاوز عشرة أيام منتخبًا رديفًا مُتميزًا ونجح في قيادته للتتويج بلقب بطولة غرب آسيا، وهو إنجاز لم يأت من فراغ؛ بل من عقلية مدرب واعد

خسارة منتخبنا الوطني الأولمبي لكرة القدم فرصة التأهل إلى نهائيات كأس آسيا ٢٠٢٧ لم تكن مجرد إخفاق رياضي عابر؛ بل مؤشر خطير على طريقة إدارة ملفات المنتخبات الوطنية؛ فالمجموعة التي وقع فيها المنتخب لم تكن مستحيلة والتي تضم: العراق وكمبوديا- المستضيف- وباكستان المتواضع مع كامل التقدير، ومع ذلك خرجنا بخفي حنين، لنواصل الغياب المتكرر عن النهائيات؛ إذ لم نتأهل سوى مرتين من أصل ٧ محاولات! وهو رقم ومؤشر ودليل على أنَّ العمل على مستوى الفئات

أبي.. الغائب الحاضر

فايزة بنت سويلم الكلبانية

تشارلي كيرك يعود
لخالقه!

معاوية الرواحي

الاحتلال ينازع أنفاسه

د. سعيد الكبري

قطر بين تحديات التحالف
وضغوط المواجهة

خالد بن سالم الغساني

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

قراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

قمة الدوحة.. استثنائية بمعنى الكلمة

لا يُمكننا رؤية القمة الاستثنائية التي من المقرر أن تستضيفها العاصمة القطرية الدوحة غدًا الإثنين، غير أنها استثنائية بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ؛ فالوضع في منطقتنا العربية يشهد تحولات بالغة الخطورة، وباتت المنطقة على صفيح ساخن بسبب المجرم المطلوب للعدالة الدولية بنينيين تننياهو، الذي دفعته غطرسته

وغروره لاستهداف عاصمة عربية وهي الدوحة، بهدف اغتيال قادة المقاومة الفلسطينية الذين يمثلون الوفد المفاوض. نعم إنها قمة استثنائية ويجب أن تكون كذلك، وأن تكون علامة فارقة في تاريخ العرب والمسلمين وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فغزة الآن قاربت على عامين من الإبادة الجماعية، والآن

تُستهدف إحدى عواصمنا الخليجية والعربية. اليوم انعقد اجتماع وزراء الخارجية العرب والمسلمين، تليه قمة قادة الدول، ونحن الآن نعيش لحظات فارقة وحرجة ونأمل أن تخرج هذه القمة بقرارات عربية وإسلامية موحدة لمعاقبة الاحتلال المجرم ووقف نزيف الدم في غزة، حتى لا يستهتر الاحتلال

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

على شارع الوطن

د. صالح الفهدي

جلسْتُ وابني العائد منذ يوم من عاصمة الضباب لندن، بعد أن أمضى عامًا كاملًا في جامعة «إمبريال كوليدج لندن»، ونحن نشرب ماء النارجيل «المشلي» أمام محل بسيط، مواجهين لشاطئ السيب، حينما قال ابني وقد بدا مُستمتعًا باللحظة: بالأمس كنتُ أجلس في شارع Mayfair في لندن وهو من أشهر وأثرى الشوارع في لندن، إنَّما هذه اللحظة التي أجلسها في شارع بسيط من شوارع وطني لا يُعادلها ثمن، ولا تساويها أية مشاعر.

هذا الشعور المكتنز بالطمأنينة لا يشعر به سوى من تغرَّبَ عن موطنه، أو من سافر حتى في إجازة قصيرة، إذ إنَّه حينما يعود ومجرَّد أن يبطأ أرض وطنه، يشعر

لم يتورع الكيان الإسرائيلي الخبيث عن أي فعل دنيء ولم يتوقف إجرامه عند حدود مُعيّنة، والواضح أنه لا يكتث لأحد ولا يهتم بأية قوانين ومعااهدات ومنظمات، ولم يعد لديه أي حرج دبلوماسي لتدمير مخططاته، فقد أعلن بكل وقاحة عن أهدافه المعروفة تاريخيًا، وخرج المجرم تننياهو ليُعلن عن مشروع «إسرائيل الكبرى» دون تردد، بعد أن كان هذا المشروع حبيس السرية والتخطيط غير المعلن، ولم يعد يخشى هذا الكيان أي شيء ولا يحسب حسابًا لردود الفعل التي قد تنتج عن تصرفاته الهجومية وأفعاله

الهوجاء، ولسان حاله يقول «الزمان زمني والمكان مكاني»! ومنذ بداية طوفان الأقصى، قصف هذا الكيان مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، فمن سوريا إلى لبنان إلى اليمن وقطر، ودخل في حرب جوية مباشرة مع إيران، هذه التصرفات غير مسبوقه ولم يحدث أن تصرف هذا الكيان بهذه الصورة اللامبالية بالعواقب، وهذا له دلالات كثيرة وي طرح تساؤلات عن السبب وراء كل هذه الجراءة وعدم الاعتبار الذي يُبديه رئيس وزراء هذا الكيان المحتل والتصرفات الرعناء والاستمرار في توسيع دائرة الحرب وإكمال مخطط القضاء على قطاع غزة، كل هذه التصرفات تؤكد أن طريق السلام بات مغلقًا ولم يعد أحد الخيارات المتاحة لحل القضية العربية الإسرائيلية.

لقد هاجم الكيان المحتل إيران في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات بين

الطرفين في مسقط، وكان يخرق في كل مرة اتفاقات وقف إطلاق النار في غزة، ويغیر على لبنان بحجة القضاء على عناصر حزب الله، ويقصف سوريا بذريعة حماية حدوده وأمنیها. لم يعد هذا الكيان ينظر للسلام كخيار سياسي يمكن أن يحل الأزمة التي أحدثها وجوده السرطاني الخبيث في قلب المنطقة، لقد كبر الورم ولم يعد التعامل معه سهلًا، كما صرح النتن أنه لن يتورع عن الاعتداء على سيادة أي دولة إذا كان الهدف هو القضاء على عناصر حماس ومن يتعاون معهم، على حد زعمه.

أن تمارس هذه الدولة للقيطة كل هذه العنجهية فهذا أمر غير مستغرب، أما أن يصل بها الحال لقصف إحدى دول الخليج العربي؛ فهذه سابقة خطيرة، فمن أين بات يملك هذا الكيان كل هذه الجرأة، مع علمه بالثقل السياسي الذي تملكه دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط، والتأثير العالمي لها، والأحلاف التي تربطها بدول العالم وخاصة العظمى منها، كل هذا يشير إلى أن إسرائيل لم تتصرف من تلقاء نفسها كما في كل مرة، وباتت الأمور مكشوفة لكل من يعرف السياسة وأسايبها وخبثها. المُبعرَج الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط خطير للغاية، وهو مفصلي لتحديد شكل القضية مستقبلًا، وفي كل حدث يمر بالمنطقة استذكر تصريح معالي السيد وزير الخارجية الذي قال «إن مواجهة الواقع الذي لا يمكن إنكاره وهو أنه فقط من خلال إنهاء الاحتلال

الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين يمكن للمنطقة والعالم استعادة السلام، وأي شخص يعتقد أننا نستطيع تحقيق السلام بوسائل أخرى- من خلال احتواء إيران، أو القضاء على حماس أو هزيمة حزب الله، أو من خلال الدعم السياسي والعسكري والمالي الثابت لإسرائيل- إما أنه مخدوع أو ساذج أو يحاول عمداً تجنب الحقيقة». وهذه حقيقة بيَّنها معاليه في التصريح؛ حيث إن أساس المشكلة ليست في وجود قوى تدافع عن أرضها المحتلة، بل في وجود محتل مغتصب.

هذا ما يدركه النتن الذي يعلم أن وجوده مرتبط بالقوة والحرب والإرهاب واغتصاب الأرض ونشر الفوضى والدمار، وتدمير الدول التي تعارض وجود هذه الدولة للقيطة، ولذلك هو يسير في طريق تحقيق أهداف هذا الكيان بالطريقة التي يدرك أنها الوحيدة لاستمرار مشروعهم الإجرامي، حتى في عز ضعف الدول العربية والإسلامية وتشنتها يدرك أن مشروعه في خطر ولا بُد من استمرار القوة، ومع رعاية غربية ودعم لا محدود وصمت وعجز من المنظمات الدولية التي طالما كان صوتها عاليًا على الضعفاء وخافتًا مع الأقوياء.

على قادة دول الخليج والدول العربية والإسلامية أن يُدركوا- وهم كذلك- أن الاتحاد ووحدة الصف والمصير هي السبيل الوحيد للقضاء على هذا الكيان الغاصب، وأن نبذ الخلافات هو الطريق الأوحد للوصول لهذه الغاية، وإلا سوف

يقول الشاعر العُماني الكبير أبو مسلم الرواحي البهلاني: لها على القَلْب مِيتًا قَيَّوْهُ بِهِ إِنَّ بَاءَ الْحُبِّ لِلْأوطَانِ إِمَانٌ حين التقيت بأحد اللاجئين في دولة من دول العالم، دعا لي بدعوة واحدة كانت هي الأثمن له إذ عاش قساوة التشرد والإذلال، قال: «الله يخلي لكم وطنكم»، ولا يُمكن أن يشعر أي أحد بمثل شعور هذا اللاجئين الذي يمد يديه طالبًا العون من الناس، وقد أقضى به الزمن مشرَّدًا، يشعر بذلة وانكسار في وطن ليس وطنه. حفظ الله وطننا، ومدَّ ظله الأمن على من استظلَّه، وغرس حبَّه غرسًا في أبنائه، ينبث ولاء وانتماء ومحبة.

الكيان المتغطرس والحرب المفتوحة وقمة الدوحة

يأتي الوقت على الجميع واحدًا تلو الآخر، وما شاهدناه خلال عقود من الصراع يؤكد ذلك، ولن تكون قطر هي البلد الأخير في قائمة هذا المحتل. تملك الدول العربية والإسلامية القوة والثقل الذي يمكنها من مواجهة هذا المخطط الخبيث ووقفه؛ بل والقضاء عليه، فاليوم لم تعد الأمة الإسلامية كما كانت في السابق مُستعمرَة ومغلوب على أمرها ومُقسَّمة تحت حكم الغير، ولم يعد الفقر ينهش كل أطرافها من أقصاها إلى أقصاها؛ بل أصبح بعضها متحكم بالاقتصاد العالمي، كما أن الموقع الجغرافي يمارس دورًا مهمًا في تعزيز عوامل القوة، وقد آن الأوان لتفعيل الاتفاقيات وبروتوكولات الدفاع والأمن ووضعها موضع التنفيذ؛ فالخطر أصبح على الجميع دون استثناء. قمة الدوحة منعرج مهم لتحديد مسار القضية العالقة منذ عقود، ورغم تشابه ظروفها مع كثير من القمم العربية إلا أن هذه المرة وصل الخطر إلى مرحلة متقدمة، فإمَّا أن يكون هناك رد حاسم، أو المضي في طريق القبول والخضوع وتصديق الوعود والأكاذيب التي باتت مضحكة في كل مرة يتم إطلاقها؛ فالعدو ومن يدعمه بات أوضح من الشمس في رابعة النهار، والمشروع ومن يسانده من داخل وخارج المنطقة، لم يعد خافيًا على أحد، ويبقى فقط صوت الكرامة العربية والإسلامية الذي نُحوّل عليه كشعوب في استرداد حقوقنا من هذا المحتل.. فهل تنجح قمة الدوحة في ذلك؟

من أين لك هذا؟!

د. محمد بن عوض المشيخي *

بالدور المنوط به حماية المال العام من اللصوص وضعفاء النفوس الذين تفتتح شهيتهم لجمع المال بشتى الطرق الملتوية حتى ولو من الأموال المخصصة للمجتمع، من هنا أسجل أعجابي الشديد بجميع منتسبي هذا الجهاز رئيسًا وموظفين، والذي أصبح موطئًا للتميُّز والعطاء في خدمة الوطن والسلطان، وذلك لكي تُجَنَّب بلدنا العزيز التحول إلى قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد وما أكثرها من حولنا في الإقليم.

صحيح نحن لسنا في المدينة الفاضلة؛ فالفساد المالي عابر للقارات ومتغلغل في كثير من دول العالم النامي والمتقدِّم على حد سواء، ومن حُسن الطالع هنا في عُمان نرى جهودًا جديرة بالتقدير من القائمين على مكافحة الفساد بكل أنواعه. ولعل الندوة التي نظمها جهاز الرقابة المالية والإدارية الشهر الماضي بعنوان «الحوكمة ودورها في حماية المال العام وتعزيز الشفافية» تُعد واحدة من الأهداف السامية للجهاز لتحقيق ترسيخ قيم الحوكمة والنزاهة والعمل على المكشوف لرفع راية عُمان خفاقة بين الأمم، فلا توجد زوايا مظلمة في الوزارات والهيئات الحكومية إلا تخضع لمراقبة وتفتيش المختصين في الجهاز. ففي العام الماضي على سبيل المثال، تلقى الجهاز ١٣٧٨ بلاغًا لموضوعات تتعلق بمخالفات مالية وإدارية وبسلامة إسناد بعض المناقصات واستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، والأهم من ذلك كله استرداد مائيات الملايين من الريالات لخزينة الدولة. لا شك أنَّ تبعية جهاز الرقابة المالية والإدارية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله-

مباشرة، قد منَح الكادر الوظيفي ثقلًا ومكانة معنوية كبيرة جعلت من هذه المؤسسة تُبدع في خدمة المجتمع العُماني من ضلوكوت إلى مسندم، مُطبَّقة في عملها الوطني مبدأ «من أين لك هذا؟». فلا أحد اليوم فوق القانون؛ وعلى وجه الخصوص الوزراء وكبار المسؤولين الذين في عهدهم عشرات الملايين من الريالات والتي في الأساس تصرف في مختلف المجالات التنموية بهدف الارتقاء بالمجتمع العُماني وتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وفي الختام، معركة القضاء على الفساد الإداري والمالي مُستمرة، ولا يمكن أن تتحقق دون تمكين جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة من مراقبة جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة؛ فالبعض يقدم مُبررات غير منطقية للإفلات من التدقيق؛ فالذين يعملون تحت الأضواء الكاشفة والشفافية المطلقة لا يخافون من الكشف عن الأداء والموازنات؛ أو السؤال المنطقي: أين انفتحت أموال الدولة ولمن صرفت؟ فالاستثناس بعيون المفتشين والمدققين، يمثل طوق نجاة للجميع من الوقوع في مُستنقع الفساد، وكما قيل في السنوات الخوالي «العدل أساس الملك».

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ - فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

توفير التمويل لمقدمي الطلبات في قوائم الانتظار

بـ423 مليون ريال.. بنك الإسكان يُمكن 9 آلاف أسرة من الحصول على مسكن في 18 شهرًا

« انخفاض مدة انتظار القروض الإسكانية من 4 سنوات إلى 6 أشهر

مسقط- العُمانية

حقق بنك الإسكان العُماني منذ بداية عام ٢٠٢٤م حتى منتصف العام الجاري إنجازات عديدة تمثلت في تمكين أكثر من ٩ آلاف أسرة عُمانية من الحصول على مساكنها، والموافقة على تمويلات إسكانية تجاوزت قيمتها الإجمالية ٤٢٣ مليون ريال عُماني.

وقال موسى بن مسعود الجديدي الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني إن دخول البنك في شراكات مع البنوك المحلية للاستفادة من البنية الأساسية المصرفية أسهم في تسريع توفير التمويل لمقدمي الطلبات في قوائم الانتظار لدى بنك الإسكان العُماني والمحفظة المنقولة من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، إضافة إلى تمكين البنك من التعامل مع الطلبات الجديدة من خلال تنفيذ خطته التطويرية التي اعتمدها وزارة المالية.

وأضاف الجديدي- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن البنك تمكّن من الموافقة على قروض إسكانية بقيمة إجمالية تجاوزت ٢١٨ مليون ريال عُماني خلال عام ونصف العام، استفادت من هذه التمويلات أكثر من ٥ آلاف أسرة عُمانية، في حين بلغت الموافقات على القروض الإسكانية في برنامج «إسكان»

الذي تم إطلاقه في يناير ٢٠٢٤ أكثر من ٢٠٥ ملايين ريال عُماني وتم من خلاله تمكين ما يقارب ٤٣٠٠ أسرة عُمانية، ونتيجة للتحول الذي يشهده البنك انخفضت مدة الانتظار في قوائم المواطنين المستحقين للقروض الإسكانية من ٤ سنوات إلى ٦ أشهر؛ ما يؤكد الدور المتنامي الذي يقدمه البنك في تمكين الأسر العُمانية من الحصول على المسكن المناسب. وأضاف أن هذه التمويلات تسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تؤدي إلى تحقيق قيمة مشتركة للمواطنين والمجتمع والاقتصاد الوطني على حد سواء،

من خلال حزمة متكاملة من المزايا الإيجابية. فعلى صعيد المواطن والمجتمع؛ تسهم في تسريع حصول المواطنين على مسكن ملائم، إلى جانب التخفيف من الأعباء المالية وتعزيز الرفاه والحماية الاجتماعية، وتمكين الأسر العُمانية المستحقة، وضمان استفادة مختلف شرائح المجتمع من نظام إسكان يلبي احتياجاتهم. وأشار إلى أن هذه التمويلات تبرز كرافد حيوي لتحريك عجلة الاقتصاد من خلال تنشيط قطاع المقاولات، وتدوير الأموال والسيولة في السوق، وتسريع التنمية العمرانية إضافة إلى

تعزيز القيمة المحلية المضافة، وفتح المجال أمام فرص صناعية جديدة، وتوفير فرص عمل للمواطنين الباحثين عن عمل، مؤكداً أن بنك الإسكان العُماني يعزز التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات المجتمع العُماني، ليكون نموذجًا للشراكة بين المواطن والحكومة والاقتصاد. وبين الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان العُماني أن البنك حقق مؤشرات مالية إيجابية خلال عام ٢٠٢٤؛ إذ ارتفع إجمالي موجوداته إلى ٨٩٦,٨ مليون ريال عُماني مقارنة مع ٧٩١,٦ مليون ريال عُماني عام ٢٠٢٣، بنسبة نمو



موسى بن مسعود الجديدي

بلغت ١٣ بالمائة، كما ارتفعت المحفظة الإراضية إلى ٨٥٨,٥ مليون ريال عُماني مقارنة مع ٧٧٢,٧ مليون ريال عُماني بنسبة نمو ١١ بالمائة، فيما ارتفعت حقوق المساهمين إلى ٣٤٩,٧ مليون ريال عُماني بنسبة زيادة قدرها ٤ بالمائة. ولفت إلى أنه تم إعادة تأهيل ٦ فروع رئيسية لبنك الإسكان العُماني في ولايات صور وضرب وصحار والرسثاق ونزوى وصلالة، كما يجري العمل حاليًا على إعادة هيكلة الفروع المتبقية ضمن خطة شاملة لتطوير جميع الفروع وربطها بأنظمة مصرفية

أكدت أن البرنامج يعزز الأمان التشريعي ويحسن تنافسية السلطنة إقليميًا

البلوشية لـ«الرؤية»: «الإقامة الذهبية» أداة استراتيجية لدعم التنويع الاقتصادي.. وتملك العقار وتأسيس الشركات الأكثر جذبًا

« انعكاسات إيجابية مرتقبة على

سوق العقارات وقطاع رأس المال

الرؤية- سارة العبرية



نسيمة بنت يحيى البلوشية

أكدت نسيمة بنت يحيى البلوشية مديرة عام مركز خدمات المستثمرين بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن برنامج «الإقامة الذهبية» يُعد مبادرة نوعية ضمن خطة التنويع الاقتصادي لسلطنة عُمان، ويهدف إلى استقطاب المستثمرين الذين يمتلكون رأس مال وخبرة، من خلال تشجيعهم على إقامة طويلة تُتيح لهم المشاركة بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني.

وأكدت البلوشية- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- أن سلطة عُمان تسعى عبر هذا البرنامج إلى تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة وزيادة معدل نمو القطاعات الواعدة مثل السياحة والطاقة المتجددة، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال انتقال المعرفة والتكنولوجيا. وأشارت إلى «أن شريطة القيمة الاستثمارية لا تقل عن ٢٠٠ ألف ريال عُماني؛ فالبرنامج يُعد أداة لتعزيز الابتكار ونقل المهارات، ويسهم في رفع نسبة التعمين من خلال ربط بعض المسارات بتوفير وظائف للمواطنين، ولأنه يمتد لعشر سنوات؛ فهو يخلق

استقرارًا طويل الأمد ويؤسس لشراكات مستمرة؛ بما ينسجم مع مُستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في بناء اقتصاد متنوع ومستدام». وأضافت أن تعزيز الثقة هو جوهر البرنامج؛ فالإقامة الذهبية تبعث برسالة واضحة مفادها أن عُمان ملتزمة ببناء علاقات طويلة الأمد مع المستثمرين، مؤكدة أن المستثمر يحصل على تملك

كامل واستقرار قانوني، كما يُتاح له أن يضم أفراد أسرته ويستفيد من تسهيلات حكومية رقمية عبر منصة واحدة. وأكدت أن موقع سلطنة عُمان الجغرافي عند تقاطع آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يجعلها بوابة للوصول إلى أكثر من ٢,٦ مليار مستهلك، فيما تمنحها المرتبة الرابعة عالميًا في جودة الحياة قوة جذب إضافية. وأضافت أن البرنامج يُسهم في رفع مستويات الأمان التشريعي من خلال وضوح إجراءات التقديم واعتماد معايير حوكمة عالية، ويحفّز المستثمرين على اختبار عُمان كمنصة للتوسع الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل الإقامة الذهبية عاملًا استراتيجيًا لتعزيز تنافسية السلطنة مقارنة بغيرها من الدول في المنطقة.

وأوضحت البلوشية أن الإقامة الذهبية في سلطنة عُمان تتمتع بخصائص تجعلها مختلفة عن برامج مشابهة؛ إذ تمنح إقامة طويلة لعشر سنوات مع إمكانية التجديد، وتمكّن المستثمر من تملك مشروعه أو عقاره بشكل كامل، كما يشمل البرنامج الزوج أو الزوجة والأبناء دون قيود على العدد أو العمر؛ مما يعزز استقرار العائلة. وأكدت أنه يتم تقديم الطلب

بالكامل عبر بوابة إلكترونية تتيح رفع المستندات وتتبع حالة الطلب والتواصل مع مدير علاقات مختص، مما يقلل من البيروقراطية. وأضافت أن البرنامج يسمح بامتلاك عقار خارج المجمعات السياحية المتكاملة، ويوفر مسارات خاصة في المنافذ، وحق توظيف ٣ عمال منزليين، إلى جانب بيئة عمل مستقرة تتسم بالحياد السياسي والأمان، ما يزيد جاذبية البرنامج مقارنة ببرامج مشابهة في المنطقة. وحول المسار الأكثر جذبًا، قالت «إن لكل مسار من المسارات السبعة جاذبية خاصة، غير أن تملك العقار وتأسيس الشركات يُتوقع أن يجذبها النصيب الأكبر من الطلب، موضحة أن مسار العقار يستفيد من نمو القطاع العقاري في السلطنة وتوافر المجمعات السياحية المتكاملة؛ فهو يتيح للمستثمر تملك وحدات جاهزة في بيئة متكاملة، أما تأسيس الشركات فهو مغرر للراغبين في استغلال السوق المحلي والإقليمي؛ حيث يمكنهم امتلاك شركاتهم بنسبة ١٠٠٪، مما يوفر مرونة في الإدارة وتوجيه الأرباح». وتابعت بالقول إن الاستثمار في الأسهم والسندات يمثل خيارًا جاذبًا للمستثمرين الماليين الباحثين عن

عوائد مستقرة على المدى الطويل، فيما يشكل مسار الشركات التي توظف ٥٠ عمالًا قيمة اجتماعية واقتصادية عبر خلق فرص عمل جديدة، ما يجعله خيارًا مفضلًا للمستثمرين الراغبين بالتفاعل مع المجتمع المحلي». وأشارت البلوشية إلى أن برنامج الإقامة الذهبية سيكون له دور بارز في إنعاش السوق العقاري والمالي معًا؛ إذ من المتوقع أن ترتفع مستويات الطلب على الوحدات السكنية والتجارية في المجمعات السياحية المتكاملة، مما سيُزيد من حركة البناء ويشجع المطورين على إطلاق مشاريع جديدة. وذكرت أن بورصة مسقط ستستفيد من تدفقات رأس المال الجديدة من خلال المسارات التي تتيح شراء الأسهم والسندات أو إيداع الأموال في البنوك المحلية؛ مما يُحسن عمق السوق ويعزز سيولته. وبينت أن شراء سندات التنمية الحكومية سيُضخ أموالًا إضافية في الخزائنة العامة، وهو ما ينعكس إيجابًا على الإنفاق التنموي، مؤكدة أن كل ذلك يدعم استقرار العملة ويعزز البيئة الاقتصادية العامة؛ بما يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على المشاركة في مختلف القطاعات.

وقالت إن حكومة السلطنة تكفل قانونيًا حرية تحويل رأس المال والأرباح، كما تُوفّر منظومة تشريعية مُستقرة تحمي المستثمر من التغيرات المفاجئة، كما إن الريال العُماني من ضمن أقوى العملات في العالم؛ مما يُعزّز الثقة في الأصول المالية ويمنح المستثمرين شعورًا بالأمان على المدى الطويل. وأكدت أن سلطنة عُمان ملتزمة بتطوير البرنامج بصورة مستمرة، حيث يتم إجراء تقييم دوري للشروط الحالية ومسارات التأهل للتأكد من ملاءمتها للظروف الاقتصادية المتغيرة، مع إمكانية إضافة مسارات جديدة أو تعديل سقف الاستثمار متى ما دعت الحاجة، وأضافت أن الهدف هو ضمان بقاء الإقامة الذهبية أداة تنافسية تستجيب لتغيرات السوق وتُدمج استراتيجيات التنمية الوطنية. وكشفت البلوشية أن فريق العمل يدرس إمكانية توسيع نطاق الحوافز لتشمل قطاعات جديدة أو إدخال تسهيلات إضافية للمستثمرين الذين يحققون مستويات أعلى من التوظيف أو الابتكار، مع الالتزام بمبادئ الحوكمة واستدامة النمو لضمان أن أي تغييرات تصب في صالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.

فائض الميزان التجاري يتراجع 34.3% إلى 3.08 مليار ريال بالنصف الأول

مسقط- العُمانية

بلغت فائض الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا قدره ٣ مليارات و٨٨ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بفائض بلغ ٤ مليارات و٦٩٧ مليون ريال عُماني الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م مسجلًا انخفاضًا بنسبة ٣٤,٣ بالمائة.

وأظهرت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات انخفاضًا في إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٩,٥ بالمائة، إذ بلغت ١١ مليارًا و٤٩٩ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ١٢ مليارًا و٧٠١ مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤م. وتُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز بنسبة ١٦,١ بالمائة، لتبلغ ٧ مليارات و٤٢٤ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة مع ٨ مليارات و٨٤٦ مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. وبالمعكوس، وازدادت الواردات السلعية إلى سلطنة عُمان بنسبة ٥,١ بالمائة لتبلغ ٨ مليارات و٤١١ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. وأظهرت البيانات ارتفاعًا في إجمالي قيمة الواردات السلعية إلى سلطنة عُمان بنسبة ٥,١ بالمائة لتبلغ ٨ مليارات و٤١١ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. وتُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز بنسبة ١٦,١ بالمائة، لتبلغ ٧ مليارات و٤٢٤ مليون ريال عُماني حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة مع ٨ مليارات و٨٤٦ مليون ريال عُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م. وبالمعكوس، وازدادت الواردات السلعية إلى سلطنة عُمان بنسبة ٥,١ بالمائة لتبلغ ٨ مليارات و٤١١ مليون ريال عُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥م، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤م.

في الصادرات غير النفطية بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٥؛ إذ بلغت قيمة الصادرات إليها ٥٩٣ مليون ريال عُماني، محققة نموًا بنسبة ٢٩,٨ بالمائة عن نهاية شهر يونيو ٢٠٢٤م، كما تصدرت أيضًا قائمة الدول التي أعادت سلطنة عُمان التصدير إليها بقيمة ٣٤٨ مليون ريال عُماني، وكذلك في قائمة الدول المصدرة إلى سلطنة عُمان، لتبلغ قيمة الواردات منها مليارًا و٩٨٤ مليون ريال عُماني. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ضمن قائمة الصادرات العُمانية غير النفطية، بقيمة بلغت ٥٢٨ مليون ريال عُماني، تلتها الهند بـ ٣٣٥ مليون ريال عُماني. أما في إعادة التصدير، فقد حلت إيران في المرتبة الثانية بقيمة ١٢٩ مليون ريال عُماني تليها المملكة العربية السعودية بـ ٥٧ مليون ريال عُماني. وعلى صعيد الدول المصدرة إلى سلطنة عُمان، جاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة واردات بلغت ٨٥٤ مليون ريال عُماني تلتها دولة الكويت بما قيمته ٧٩٥ مليون ريال عُماني.

بنك نزوى يرسخ ريادته في تبادل المعرفة بـ«منتدى IFN عُمان»

مسقط - الرؤية

شارك بنك نزوى- البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في سلطنة عُمان- كشريك رئيسي في منتدى أخبار التمويل الإسلامي - سلطنة عُمان ٢٠٢٥. وقد أبرزت هذه المشاركة التزام البنك بتسيخ المشهد المالي الإسلامي في عُمان في الوقت الذي جاءت تأكيدها لمكانته الريادية في قيادة النمو والتطور للقطاع المالي الإسلامي.

ويُعد منتدى أخبار التمويل الإسلامي أحد أبرز الفعاليات في مجال التمويل الإسلامي، ويمثل منصة مميزة للحوار وتبادل المعرفة والتعاون بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية. حيث صاحب المنتدى عدد من الجلسات النقاشية حيث شارك الفاضل خالد الكايد، الرئيس التنفيذي لبنك نزوى، في الجلسة النقاشية بعنوان



التمويل الإسلامي المساهمة في حوارات تتجاوز الجوانب الفنية وتتركز على الهدف الأوسع للقطاع، ألا وهو دعم النمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار، وتحقيق الرخاء الشامل. وتعد هذه الحوارات أساسية لضمان استمرار التمويل الإسلامي والاستجابة بفعالية للاحتياجات المتطورة.

ويؤكد بنك نزوى من خلال دوره الريادي في منتدى أخبار التمويل الإسلامي - سلطنة عُمان ٢٠٢٥، مكانته كمؤسسة رائدة وموثوقة في مجال التمويل الإسلامي. وقاماً مع الرؤية الوطنية لسلطنة عُمان، وبلاستناد إلى التزامه الراسخ بالصيرفة القائمة على القيم، يواصل بنك نزوى قيادة الحوار التحولي، والمساهمة في صياغة السياسات، ودفع عجلة التقدم الملموس في المشهد المالي.

«الخدمات المالية الإسلامية: قيادة التحول الاقتصادي في عُمان»، استعرض خلاله دور التمويل الإسلامي في تعزيز أجندة التنويع الاقتصادي والتنمية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، شارك محمد الهاشمي مساعد مدير عام الحوكمة والامتثال ببنك نزوى، في الحلقة النقاشية بعنوان قيادة الابتكار والتحول في قطاعي المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي، كما شارك محمد نور أنوار سجاري رئيس الهيئة الشرعية في بنك نزوى، في جلسة النقاشية بعنوان «الفرص المفتوحة: سوق رأس المال الإسلامي في عُمان».

وقال خالد الكايد: «لا يُقاس تقدم التنمية الإسلامي بالأداء المؤسسي فحسب، بل بالقيم التي يغرسها والفرص التي يوفرها لازدهار المجتمعات. وتتيح المشاركة في منتديات مثل منتدى أخبار

اتفاقية استراتيجية بين «العز الإسلامي» و«كريدت عُمان»



تؤدي «كريدت عُمان» منذ تأسيسها دوراً حيوياً وبارزاً في تسهيل التجارة الداخلية والتصديرية وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في عُمان، وقد تَجَيَّت «كريدت عُمان» على مدار أكثر من ثلاثين عاماً في تشكيل التجارة الداخلية وتحفيز الصادرات من عُمان باتجاه الأسواق الإقليمية والدولية.

ويركز بنك العز الإسلامي على بناء شراكات استراتيجية مؤثرة تخدم الأهداف الوطنية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد العُماني. وتؤكد هذه الاتفاقية مع «كريدت عُمان» الدور المحوري للبنك كمساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة.

في ذلك تمويل التجارة، وتقديم الضمانات الائتمانية، وأدوات الحد من المخاطر. ومن خلال الجمع بين خبرة «كريدت عُمان» في دعم التجارة الدولية وتجربة بنك العز الإسلامي في تقديم التمويلات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يسعى التعاون إلى تقوية منظومة الصادرات العُمانية وتشجيع النمو المستدام للأعمال، إذ تتماشى الاتفاقية مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص وتهئية بيئة مشجعة على الابتكار والاستثمار. وتأسست «كريدت عُمان» عام ١٩٩١ باسم وحدة ضمان وتمويل الصادرات.

وقع بنك العز الإسلامي اتفاقية استراتيجية مع «كريدت عُمان»، الجهة الوطنية المعنية بدعم وتمويل الصادرات، وذلك بهدف تمكين الشركات العُمانية، ودعم المصدرين، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. وقع الاتفاقية نيابة عن بنك العز الإسلامي علي المعني الرئيس التنفيذي، ووقعها خليل الحارثي الرئيس التنفيذي لكريدت عمان. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتعاون الطرفان في تصميم وتنفيذ حلول مالية إسلامية متخصصة تلبي احتياجات المصدرين، بما

مسقط - الرؤية

ضمن المشاركة في «كومكس 2025

البنك الأهلي يستعرض التجارب الرقمية والتفاعلية الفريدة

مسقط - الرؤية



تصدّر البنك الأهلي المشهد الرقمي بمشاركته في معرض كومكس ٢٠٢٥، والذي استمر في الفترة ما بين ٨ إلى ١١ سبتمبر، حيث جسّد الابتكار في جميع خدماته وحلوله المصرفية التي تلبي احتياجات عملائه من الأفراد والشركات، مواكباً للتطور الرقمي العالمية، وداعماً التوجه الوطني للرقمنة والابتكار.

وعلى مدار أيام المعرض، قدّم البنك الأهلي تجارب رقمية فريدة للزوّار بطرق تفاعلية ومبتكرة، وكان لفئة الأطفال نصيب من هذا التميّز، حيث عرّف البنك الأطفال ووالديهم بتطبيق «أهلي نكست» وهو أول تطبيق في السلطنة مخصص لمساعدة الأطفال على إدارة أموالهم بذكاء، وتعزيز ثقافتهم المالية. كما تم تعريف الزوار بالمرزا المستحدثة مؤخراً في تطبيق البنك الأهلي الذي دائماً ما يهر مستخدميه بمزاياه المتجددة. وأثنى الزوّار على حلول الدفع بدون تلامس التي مكنتهم من إجراء مدفوعاتهم بسهولة وأمان.

وتألّق البنك الأهلي في تقديم ورش عمل استثنائية تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي والتمييز الرقمي: نحو آفاق جديدة»، حيث خصّصت الورشة الأولى للأفراد، وقدمت لهم عرضاً تفصيلياً حول كيفية تمكينهم عبر التميز الرقمي وفتح آفاق جديدة لمهاراتهم وفرصهم. أما الورشة الثانية فكانت موجهة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مسلّطة الضوء على استراتيجيات مبتكرة لتعزيز عملياتها ورفع كفاءتها باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتأتي هذه المبادرة البارزة من البنك الأهلي ضمن جهوده المتواصلة لتبادل خبراته ورؤاه القيمة، وإثراء المعرفة الجماعية، وتهيئ الطريق نحو مستقبل مشرق للذكاء

الاصطناعي، مع تعزيز الابتكار وتمكين الأفراد والشركات لتحقيق نمو مستدام ومؤثر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبصفته الفائز بلقب «أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة» لعام ٢٠٢٥، قدّم البنك الأهلي مجموعة من الحلول الرقمية المبتكرة التي تسهّل إدارة الأعمال للشركات، بدءاً من أهلي نت لتيسير تحويل المدفوعات وإدارة التدفقات النقدية بانسيابية، مروراً ب منصة أهلي للأعمال التجارية بين المؤسسات "BYB" التي تمكّن الشركات من إدارة الرواتب والمعاملات المالية محلياً ودولياً وتتكامّل بسلاسة مع أنظمة تخطيط موارد المؤسسة، وصولاً إلى خدمة الأهلي "خدمة الإيداع عن بُعد RDC" التي تتيح تقديم الشيكات وتسويتها عن بُعد، موفرة الوقت والجهد. ولتميّزه في تقديم الحلول الرقمية، استهدف البنك كذلك المؤسسات متناهية الصغر التي لا يزيد عدد موظفيها عن ١٠

اتفاقية بين «صهار الدولي» و«الإسكان» لتدشين منصة «عقاري»

مسقط - الرؤية

وقّع صهار الدولي اتفاقية حصرية مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني للتدشين الرسمي لمنصة «عقاري» عبر بوابة الدفع الإلكتروني، وذلك على هامش فعاليات «كومكس ٢٠٢٥»، إذ تجسد هذه الشراكة الاستراتيجية الالتزام المشترك بدفع عجلة التحول الرقمي في السلطنة، ما يعزز في الوقت ذاته زيادة صهار الدولي في المشهد الرقمي المحلي.

وتُعد منصة «عقاري»، التي أطلقتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بدعم من صهار الدولي، مبادرة استراتيجية تقود تغييراً جوهرياً في آلية إتمام المعاملات الإسكانية المتعلقة بيع وشرأ الأراضي. فمن خلال رقمنة بيع وشرأ العقارات عبر منصة آمنة وسهلة الاستخدام، تسهّل هذه المبادرة المعاملات الإسكانية على المواطنين والمقيمين، مع ضمان الكفاءة والشفافية والمصداقية. ويُعد صهار الدولي المزود المالي الحضري للمنصة، مقدماً حلولاً رقمية متكاملة للمدفوعات والتسويات بشكل آلي عبر المنصة بكفاءة عالية.

وقال عبد الواحد بن محمد المرشدي الرئيس التنفيذي لصهار الدولي: «نفخر في صهار الدولي بدورنا كممكن للابتكار الرقمي



في سلطنة عُمان، وبإتي توقيع الاتفاقية خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ لإطلاق منصة «عقاري» ليؤكد قدرتنا على تقديم حلول رقمية متكاملة ومتطورة تدعم المساعي الحكومية وتخدم أبناء الوطن، فضلاً عن التزامنا بدورنا في صياغة مستقبل المنظومة المالية الوطنية والمساهمة في أهداف التحول الرقمي الشامل».

وتقدم منصة «عقاري» تجربة سلسة تتوافق مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال تكاملها مع الأنظمة الحكومية، واعتمادها

على إجراءات رقمية متكاملة، وتسويات مالية آلية، ومعالجة مبسطة للمدفوعات. كما يؤكد الإطلاق أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني، ويترجم رؤية عُمانية للشركات المبتكرة. كما يؤكد توقيع الاتفاقية خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ التزام صهار الدولي بدعم المنظومة الرقمية في السلطنة، وتعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية الرئيسة، والاستمرار في تمكين الأفراد من تحقيق النجاح عبر مبادرات رقمية مبتكرة.

مسقط - الرؤية



ترتقي إلى مستوى طموحاتها الكبيرة». وذكر توماس زيجلر رئيس مبيعات نقل الحمولة الثقيلة من شركة TII Scheuerle الألمانية، الرائدة عالمياً في حلول النقل الثقيل: "نفخر بشراكتنا مع كيمجي رامداس للخدمات اللوجستية للنقل الثقيل في تعزيز قدرات النقل المتخصص داخل سلطنة عُمان، وبفضل مقطوراتنا المتطورة وحلولنا الهندسية المتقدمة، إلى جانب خبرة KRHL العميقة وفهمها للسوق المحلي، سنضمن تنفيذ عمليات نقل آمنة ودقيقة حتى لأكثر الشحنت تعقيداً، ويعد هذا التعاون خطوة مهمة نحو ترسيخ معايير جديدة في مجال لوجستيات النقل الثقيل بالمنطقة".

تركيزنا على الابتكار والدقة والتميز التشغيلي يجعل من KRHL الشريك الأمثل للصناعات الراغبة في المضي قدماً بثقة وفعالية". وأوضح أريجيت داس رئيس قسم اللوجستيات والمشاريع في شركة كيمجي رامداس للشحن: "إن KRHL للنقل الثقيل يُعد امتداداً طبيعياً لإرث الشركة العريق في عالم الشحن والخدمات اللوجستية، فمن خلال المزج بين أحدث التقنيات العالمية وخبرتنا المحلية الراسخة، نمثل اليوم موقعاً فريداً يتيح لنا تقديم حلول آمنة وموثوقة ومبتكرة لنقل الشحنت الضخمة والمعقدة، وإن غايتنا هي تمكين مختلف الصناعات في سلطنة عُمان وخارجها عبر منظومة لوجستية

«كيمجي رامداس» تُدشّن «KRHL» لتقديم حلول مبتكرة للنقل الثقيل

15 ألف متدرب مستفيد من برامج التدريب المقرون بالتشغيل

«أوبال» تواصل جهود تأهيل الكوادر العمّانية للعمل في قطاع الطاقة تماشيًا مع أهداف «عُمان 2040»

«تعزيز التوجه الاستراتيجي لسوق العمل من خلال خلق نظام تطوير مهارات مُستدام

«منصة التراخيص المهنية» إحدى المبادرات الاستراتيجية الرائدة لتنظيم سوق العمل

«8000 متدرب من المبادرات الخاصة بقطاع الطاقة والمعادن

«فهرس الوظائف» مرجع يُوثّق الوظائف والمستويات المهنية المطلوبة بالقطاع



الرؤية - مديري المكتومية

تنفذ الجمعية العمّانية للطاقة «أوبال» العديد من المبادرات الخاصة بقطاع الطاقة والمعادن كالمدارس المهنية من خلال إعداد وتأهيل الكوادر العمّانية للعمل في القطاع؛ حيث تجاوز عدد المستفيدين ٨٠٠٠ متدرب، وإيضا مساهمتها مع وزارة الطاقة والمعادن، وتراخيص العمل من خلال وضع المعايير المهنية، وإصدار شهادات الاعتماد، إضافة إلى عملها فيما يخص التدريب المقرون بالتشغيل، حيث ساهمت في تأهيل وتدريب أكثر من ١٥٠٠٠ متدرب. وتولي الجمعية اهتمامًا كبيرًا بمعايير الصحة والسلامة وأنظمة الجودة من خلال إطلاق منصة أوبال الموحدة لخدمات الجودة؛ حيث تحتوي على أكثر من ٥٠ معيارًا، و٦٣ مؤسسة مشاركة، وتضم ١٨٠ ألف مستخدم مسجل، و٩١١ منشأة مشتركة.

وتأسست الجمعية العمّانية للطاقة «أوبال» عام ٢٠٠١؛ كمبادرة لدمج جمعيات القطاع تحت مظلة واحدة، تمثل الشركات العاملة في قطاع الطاقة والمعادن، وتضم أكثر من ٥٠٠ عضو من شركات الطاقة والمعادن والمقاولين والموردين، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتركز على ٤ مواضيع أساسية صوت قطاع الطاقة والمعادن واستدامة القيمة المحلية المضافة وتنمية الأعمال في سلطنة عُمان، وممارسة الأعمال المستدامة والمسؤولية، وتعزيز التنافسية والابتكار. ويشارك فيها عدد من الجهات؛ أبرزها: وزارة العمل، ووزارة الطاقة والمعادن، جمعية الصناعات العمّانية، شركة تنمية نفط عُمان.

وتهدف الجمعية إلى تمثيل قطاع الطاقة والمعادن ونقل صوته للجهات المعنية، وتعزيز

القيمة المحلية المضافة واستدامتها، وممارسة الأعمال المستدامة والمسؤولية، والعمل على رفع التنافسية والابتكار ودعم بيئة الأعمال في السلطنة. وتكمن قيم الجمعية العمّانية للطاقة على الاستقلالية، والعدالة، والشفافية، والثقة، او النزاهة، والأعضاء يشملون شركات النفط والغاز، التعدين، المقاولات، الخدمات، والموردين، ويأتي توزيع الأعضاء حسب القطاعات (نفط وغاز ٢٤,٩٪، مقاولات ١١,٣٪، خدمات هندسية ١١,١٪، توريدات ٨,٧٪)، وعدد الأعضاء في نحو ٢٠١١ (٢٠٣ أعضاء) إلى ٢٠٢٤ (٥٠٦ أعضاء)، حيث إن الجمعية العمّانية للطاقة «أوبال» تمثل المظلة الجامعة لقطاع الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان، تعمل على تمثيل القطاع أمام الجهات الرسمية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وتطبيق الممارسات المستدامة، إضافة إلى دعم التنافسية والابتكار، وتضم أكثر من ٥٠٠ عضو من مختلف القطاعات، وتشهد نموًا مستمرًا في عضويتها.

ومن بين المعايير التي تُطبّقها الجمعية: معيار أوبال للسلامة على الطرق، كما تعمل الجمعية على حوكمة قطاع الطاقة والمعادن وأهمية دعم مبادرات التشغيل، وتحتل أهمية الحوكمة في تعزيز الشفافية، وتحسين الكفاءة، والاستفادة من الخبرات، ومتابعة الأداء، وتوحيد الجهود، فيما تكمن مكاسب القطاع في دعم مبادرات التشغيل، ومواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز الكفاءات الوطنية، ورفع التنافسية.

وتضم الجمعية لجان قطاعية ولجان ترخيص، تتواصل من ٢٠١١ (٢٠٣ أعضاء) إلى ٢٠٢٤ (٥٠٦ أعضاء)، حيث إن الجمعية العمّانية للطاقة «أوبال» تمثل المظلة الجامعة لقطاع الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان، تعمل على تمثيل القطاع أمام الجهات الرسمية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وتطبيق الممارسات المستدامة، إضافة إلى دعم التنافسية والابتكار، وتضم أكثر من ٥٠٠ عضو من مختلف القطاعات، وتشهد نموًا مستمرًا في عضويتها.

٦7 مليون ريال.. إطلاق أعمال الصندوق الاستثماري لتحوّل الطاقة مع الصين



هونج كونج- العمّانية

أعلن جهاز الاستثمار العُماني عن انطلاق أعمال الصندوق الاستثماري لتحوّل الطاقة بين «صندوق عُمان المستقبل» وشركة «تمبل ووتر» الصينية، وذلك على هامش مشاركته في الدورة العاشرة للقمّة العالمية «الحزام والطريق» التي أقيمت في مدينة هونج كونج. وتُعَد هذه المبادرة التي أعلن عنها الجهاز مسقط في شهر يوليو الماضي خطوة نوعية لتسريع التحوّل العالمي نحو الطاقة النظيفة وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع جمهورية الصين الشعبية. وينطلق الصندوق المشترك بين صندوق عُمان المستقبل وشركة «تمبل ووتر» الصينية برأسمال تأسيسي يبلغ نحو ٧٧ مليون ريال عُمان؛ لتسريع وتيرة تحوّل الطاقة في سلطنة عُمان، ودعم التنويع الاقتصادي، مع التركيز على الاستثمار في قطاعات وإعدة تشمل: الكهرباء النظيفة، والوقود النظيف، وتخزين الطاقة، والوقود الصناعي الإلكتروني، والنقل الذكي، والطاقة المتجددة، ومراكز البيانات منخفضة الانبعاثات. وسيتم توجيه استثمارات الصندوق نحو ٥ إلى

١٠ مشروعات خلال مدة عمله التي تصل إلى ٥ سنوات من الاستثمار، و٥ سنوات إضافية للاحتفاظ بالمشروعات، ويجري حاليًا دراسة عدد منها ضمن مراحل متقدمة من التقييم الفني والمالي. وكانت شركة «تمبل ووتر» قد افتتحت مكتبًا لها في مسقط، ليعكس هذا التوسع التزام الشركة بالعمل في السوق العُماني، وسعيها إلى أن تكون منصة لتوجيه رؤوس الأموال نحو مشروعات التحوّل في الطاقة بسلطنة عُمان والمنطقة؛ ما يسهم في نقل الخبرات العالمية إلى القطاعات المحلية، ويعزّز فرص التدريب وبناء القدرات الوطنية في القطاعات الحيوية. وقال ناصر بن سليمان الصارثي نائب رئيس العمليات بجهاز الاستثمار العُماني إن

الصندوق الاستثماري الجديد مع شركة «تمبل ووتر» يُجسّد جهود الجهاز لاستقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في دعم مسار سلطنة عُمان للتحوّل نحو الطاقة النظيفة؛ فمن خلالها يتم إيجاد مشروعات مُستدامة قائمة على تقنيات تحويلية ذات أثر طويل الأمد تُرسّخ مكانة سلطنة عُمان كمركز موقو إقليميًا لحلول الطاقة المتجددة، وتدعم أهداف التنويع الاقتصادي المنسجمة مع محوري الاقتصاد والتنمية، والاستدامة البيئية في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، بالإضافة إلى تحقيق قيمة اقتصادية وبيئية مضافة تجمع بين الابتكار والاستثمار المسؤول، ما يخدم المستهدفات الوطنية ويعزّز من تنافسية الاستثمارات العُمانية عالميًا.

مناولة 34 مليون طن متري من البضائع في ميناء صحار خلال النصف الأول

مسقط- الرؤية

أعلن ميناء صحار والمنطقة الحرة أن إجمالي حجم المناولة في الميناء بلغ ٣٤ مليون طن متري من البضائع خلال النصف الأول من هذا العام، مُثًايرًا بالتحوّلات الجيوسياسية في المنطقة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤، وذلك بالتوازي مع استثمارات واسعة لميناء صحار والمنطقة الحرة عبر تطوير المرافق وتبني حلول رقمية متقدمة تعزّز طاقتها التشغيلية. وقال الميناء وبني أحدث الابتكارات الرقمية، وتفرع التطورات ستُسرع من وتيرة المناولة، وترفع

من تنافسية المنظومة المتكاملة على الساحة العالمية. وأضاف أنه جرى الانتهاء من أعمال التجريف في رصيف الغاز الطبيعي المسال، بما يرفع من قدرات السلطنة الاستراتيجية في تصدير الطاقة ويتيح فرصًا تنموية واعدة في المستقبل القريب. وقال إميل هوخستيدن الرئيس التنفيذي لميناء صحار: "يعكس هذا الأداء جدوى ووضوح استراتيجيتنا في ميناء صحار والمنطقة الحرة وتقديمنا بخطوات واثقة في رحلتنا للنمو على المدى الطويل. ومن خلال تطوير بنيتنا الأساسية وبني أحدث الابتكارات الرقمية، وتطوير حلول مستدامة للأعمال وتعزيز

مرونة سلاسل الإمداد، تواصل المنظومة المتكاملة ترسيخ موقعها كوابية استراتيجية للتجارة الدولية وتعظيم جهودها ودورها المحوري في رؤية عُمان ونمو المنطقة بأكملها". وأضاف: "حققنا رقمًا قياسيًا على صعيد الاستثمارات خلال العام الماضي وما يزال الزخم مستمر خلال العام الجاري؛ مما يعزز طموحنا في مستقبل أكثر ازدهارًا ونجاحًا على كافة الأصعدة. ستواصل جهودنا لرفع كفاءتنا التشغيلية ودعم النمو الصناعي في عُمان وإضافة قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة بالتزامن مع التركيز التام على جذب استثمارات نوعية".



و ضمان جودتها. وتُعزّز أوبال الصحة والسلامة والجودة، وتعمل على دعم الحوكمة، وتطوير مبادرات التشغيل والتدريب المقرون بالعمل، كما تسلط الضوء على المبادرات واللجان التي أسهمت في بناء معايير مهنية، ودعم القيمة المحلية المضافة، وضمان استدامة الكفاءات الوطنية في قطاع الطاقة والمعادن. وتعكف الجمعية على تعزيز التوجه الاستراتيجي لتنظيم التعليم وسوق العمل، من خلال خلق نظام تطوير مهارات مُستدام، يُعنى بتطوير وتنفيذ المعايير المهنية الوطنية؛

في ورشة عمل مشتركة بين البلدين عُمان والبحرين تؤكدان أهمية تكامل الخبرات للنهوض بالكفاءات

توثيق المهن والوظائف الأساسية في قطاعي النفط والغاز والتعدين، والمساهمة في التخطيط للقوى العاملة الوطنية وتوجيه برامج التدريب والتأهيل، والعمل على دعم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. من جهة ثانية، تُعد منصة التراخيص المهنية إحدى المبادرات الاستراتيجية الرائدة التي تهدف إلى تنظيم وتطوير سوق العمل في قطاعي الطاقة والمعادن، من خلال تمكين القوى العاملة من الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهن وفقًا للمعايير الوطنية المعتمدة. وتوفر المنصة نظامًا إلكترونيًا موحدًا يربط بين الأفراد، ومزودي التدريب، والجهات التنظيمية، مما يُسهل في تعزيز الكفاءة، وضمان الامتثال المهني، ورفع جودة الأداء في مختلف التخصصات الفنية. كما تُسهل المنصة في تسهيل عمليات التسجيل والتقييم ومنح التراخيص، إلى جانب دعم التحول الرقمي في إدارة الكفاءات الوطنية؛ بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

حيث تولي الجمعية اهتمامًا بالأولويات الوطنية كالتعليم، والتعلّم، والبحث العلمي، والقدرات الوطنية، وذلك من خلال بناء منظومة متكاملة لرفع كفاءة الكوادر الوطنية في قطاع الطاقة والمعادن، عبر مواءمة التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز الجودة والاعتماد المهني؛ بما يتماشى مع مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتشتمل الجمعية على «وحدة المهارات القطاعية» في قطاع الطاقة والمعادن، والتي أصدرت النسخة الأولى لفهرس وظائف النفط والغاز باللغتين العربية والإنجليزية، وتعمل على إعداد خارطة عمل تشمل مختلف قطاعات الطاقة والمعادن، والأدوات المعتمدة، وتقديم فهرس الوظائف من خلال مرجع يُوثّق الوظائف والمستويات المهنية المطلوبة في القطاع، والخريطة المهنية الإلكترونية التي تعد أداة حديثة لعرض مسارات الوظائف والتخصصات بشكل منظم؛ حيث تهدف إلى

توثيق المهن والوظائف الأساسية في قطاعي النفط والغاز والتعدين، والمساهمة في التخطيط للقوى العاملة الوطنية وتوجيه برامج التدريب والتأهيل، والعمل على دعم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. من جهة ثانية، تُعد منصة التراخيص المهنية إحدى المبادرات الاستراتيجية الرائدة التي تهدف إلى تنظيم وتطوير سوق العمل في قطاعي الطاقة والمعادن، من خلال تمكين القوى العاملة من الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهن وفقًا للمعايير الوطنية المعتمدة. وتوفر المنصة نظامًا إلكترونيًا موحدًا يربط بين الأفراد، ومزودي التدريب، والجهات التنظيمية، مما يُسهل في تعزيز الكفاءة، وضمان الامتثال المهني، ورفع جودة الأداء في مختلف التخصصات الفنية. كما تُسهل المنصة في تسهيل عمليات التسجيل والتقييم ومنح التراخيص، إلى جانب دعم التحول الرقمي في إدارة الكفاءات الوطنية؛ بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠».



في مهن أخرى تتطلب مزيداً من التدريب والتأهيل لاستقطاب الكفاءات الوطنية. واختتم اليوم الثاني من الورشة، بجملّة من التوصيات والأفكار والرؤى، من بينها: تعزيز آليات التعاون المؤسسي المستمر بين وزارتي العمل في البلدين، وتبادل أفضل الممارسات في تنظيم سوق العمل والتدريب والتأهيل، والتركيز على برامج تمكين الشباب والمرأة باعتبارها أولوية استراتيجية، وتطوير خطط مشتركة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. وأوصت الورشة بتعزيز التكامل الخليجي في مجالات العمل وتنمية الموارد البشرية، وتحديث التشريعات لتتواءم مع أنماط التشغيل الحديث، وربط برامج التشغيل والتدريب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البرامج التدريبية المشتركة، والتأكيد على رُفد سوق العمل بالكفاءات المؤهلة، ودعم قيادة الأعمال والتركيز على التحول الرقمي والابتكار. وشكّلت أعمال الورشة منصة حوارية رفيعة، جمعت الرؤى المشتركة وتبادل الأفكار وتعزيز المبادرات، في مشهد يؤكد أن بناء الإنسان هو الهدف الأسمى، وأن التعاون الثنائي يظل الطريق الأمثل لتحقيق تنمية مُوازنة ومُستدامة للبلدين الشقيقين.

هيكلة منظومة استقدام القوى غير العمانية لتلبية الطلب الحقيقي للقوى في سوق العمل، وتعزيز المناهج والبرامج التعليمية بالمهارات الفنية العملية والمهارات الشخصية، والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وأتمتة القطاعات كثيفة العمالة للاستغناء عن القوى العاملة محدودة المهارة، وتعزيز ودعم ريادة الأعمال لتعزيز وتوسيع قدرة القطاع الخاص، وتبني سياسات تنوع الاستثمارات وتوزيعها في مختلف المحافظات. وقُدّم صقر بن سعيد الربيعي مدير دائرة لتلبية الطلب الحقيقي للقوى في سوق العمل، وتحليل الطلبات وفرص العمل بوزارة العمل، ورقة عمل تناولت بعمق موضوع الفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمل العُماني، حيث قام بتحليل منهجي لعدد من المهن والوظائف التي تستحوذ على اهتمام الباحثين عن عمل، وتعد ذات أولوية في المرحلة الراهنة. وركّز الربيعي في ورقته على إبراز آليات تصنيف الوظائف وفق معايير مهنية محددة، موضحاً كيف يمكن لهذا التصنيف أن يسهم في تنظيم سوق العمل وتسهيل عملية المواءمة بين قدرات الكوادر الوطنية ومتطلبات القطاع الخاص. كما تطرق إلى استعراض نسب التعمين في عدد من القطاعات الحيوية، مبيّناً التقدم الذي أحرز في بعض المجالات، والتحديات التي ما تزال قائمة

مسقط- الرؤية

اختتمت فعاليات ورشة العمل المشتركة بين سلطنة عُمان ومملكة البحرين، والتي نظمتها وزارة العمل على مدى يومين، في إطار تعزيز التعاون الثنائي في مجال العمل وتنمية الموارد البشرية. وقد مثّل هذا اليوم محطة مهمة لتبادل الرؤى والأفكار، ورسم ملامح أفق أرحب من التعاون يستند إلى الخبرات المشتركة ويواكب تطورات سوق العمل. وركّزت جلسات اليوم الثاني على ملفات جوهريّة، أبرزها السياسات الحديثة في العمل والتوظيف، آليات دعم الابتكار وريادة الأعمال، بالإضافة إلى تمكين الشباب والمرأة في سوق العمل. وقد أتاح النقاش فرصة للتعرف على تجارب عملية ناجحة في البحرين، وتبادل الأفكار حول كيفية الاستفادة منها بما يعزز السياسات العمّانية ويضيف إليها قيمة مضافة؛ حيث قدم الدكتور محمد بن مصطفى النجار مدير عام التدريب بوزارة العمل ورقة عمل ممنهجة عن مفاصل التدريب والتأهيل وعن منتجات وحدات المهارات القطاعية، وعن سياسة وزارة العمل في خلف فرص العمل، وقدم من الجانب البحريني سعادة نراس بن محمد طالب الرئيس التنفيذي بهيئة تنظيم سوق العمل ورقة مفصلة عن تجربة البحرين في قطاع العمل وكيفية فرص العمل وخارطة طريق في كيفية إيجاد الفرص. وقدمت هدى بنت حميد الشبلي رئيسة قسم الدراسات ودعم السياسات بوزارة العمل عرضاً مرثياً خرجت بتوصيات مهمة، دعت في مجملها إلى تعزيز دخول المرأة العمّانية في قطاع الخاص من خلال التركيز في بعض المهن الجاذبة، ومواءمة سياسات وبرامج سوق العمل الناشطة وتكييفها على أساس حجم المؤسسات وموقعها الجغرافي، وإعادة

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

الطريقة اليابانية في التعامل مع الراتب: إذا راتبك ٨٠٠ ريال عماني عليك التزامات الإيجار أو قرض غفاري نفترض ٢٠٠ ريال يبقى من راتبك ٦٠٠ ريال وزعهن على أربعة أسابيع فكل أسبوع تصرف ١٥٠ ريالاً عمانياً.

المؤسف أنَّ بعض الأقلام العربية المتصهينة تصف المقاومة بالإرهاب وتفرح بالشهادة، بينما أحرار العالم يدينون العدوان. ورغم الدماء والدمار، فالنصر وعد الله لعباده، ووعده حق.

كلما استمعتُ إلى قصص الأثرياء الذين فقدوا ثرواتهم، أو أولئك الذين سُرحوا من وظائفهم فجأة، أتذكر دائماً المقولة الخالدة: "اخشوشنوا، فإنَّ النعم لا تدموم". فالحياة لا تعطي أماناً دائماً، والاستعداد للتقلبات ليس تشاؤماً... بل حكمة.

الرؤية
www.alroya.om

الأحد ٢١ من ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤١٨٢

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٠٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٠٢٤٤٤

قمة عربية إسلامية استثنائية في الدوحة.. وترقب واسع لقرارات موحدة ضد ممارسات الاحتلال



اجتماع تحضيرى اليوم لوزراء الخارجية لإعداد مشروع بيان تناقشه القمة

◀ **آمال مُعلقة بالقمة للتحول من سياسات الإدانة إلى الإجراءات الفعلية لمعاقبة الاحتلال**

توقعات بصياغة رد موحد وقرارات تضمن
حماية الأمن القومي العربي

القمة تركز على إعادة صياغة الأولويات لمواجهة الممارسات الإسرائيلية

محللون: قرارات القمة ستكون استثنائية لأن الاحتلال لا يعترف بالخطوط الحمراء

الرؤية - غرفة الأخبار

تستضيف قطر القمة العربية الإسلامية، غدا الإثنين، وذلك عقب العدوان الإسرائيلي العاشم على الدوحة يوم ٩ سبتمبر الجاري والذي استهدف فريق التفاوض في حماس بالدوحة، وأسفر عن استشهاد ٥ مرافقين للوفد وأحد أفراد الأمن القطريين، ونجاة قادة حماس من محاولة الاغتيال.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية جاد الأنصاري، إن القمة ستناقش مشروع بيان بشأن الهجوم الإسرائيلي على دولة قطر، سيقدّمه الاجتماع التحضيري للقمة، الذي يعقده وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية اليوم الأحد في الدوحة.

وأكد أن «انعقاد القمة العربية الإسلامية وفي هذا التوقيت له عدة معانٍ ودلالات، ويعكس التضامن العربي والإسلامي

الواسع مع دولة قطر في مواجهة العدوان الإسرائيلي الجبان، الذي استهدف مقرات سكنية لعدد من قادة حركة حماس، ورفض هذه الدول الفاتح لإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل». وذكر مصدر دبلوماسي «للجزيرة نت» أنَّ التوقعات تشير إلى مشاركة عربية وإسلامية واسعة في القمة، لافتاً إلى أنه ستم صياغة رد موحد تجاه العدوان الإسرائيلي على قطر. وكتب العدوان السافر على الدوحة،

ينتظر الشارع العربي أن تخرج هذه القمة الطارئة بقرارات تضمن حماية الأمن القومي العربي والتحول من سياسة الإدانة والاستنكار إلى الإجراءات الفعلية على أرض الواقع من خلال تجميد العلاقات مع الاحتلال وسحب السفراء ووقف أي شكل من أشكال التعاون السياسي والاقتصادي.

ويرى محللون أن القمة تبرز أهميتها في كونها منصة لإعادة صياغة الأولويات

العربية والإسلامية على ضوء التطورات الأخيرة، والانتقال من دائرة الإدانة والشعارات إلى خطوات عملية في مواجهة السياسات الإسرائيلية التوسعية، مضيفين أنها تمثل أيضا محطة لاختبار مدى قدرة العواصم العربية والإسلامية على صياغة موقف موحد يتكامل بين المسارات القانونية والسياسية والدبلوماسية. ويتوقع عدد من المحللين أن تكون القمة المقبلة مغايرة تماما للقمم السابقة،

موضحين: «الجميع بات يشعر بأنه في دائرة الاستهداف، وأن الكيان الإسرائيلي لا يعترف بأي خطوط حمراء، ولا يلتزم بمواثيق أو عهود، بل يمارس سياسات عدوانية بلا أي اعتبارات أخلاقية، فقد استهدف الوسيط، واعتدى على كل الأطراف دون استثناء، وأثبت أنه لا يحمل أي رغبة حقيقية في السلام أو الاستقرار بالمنطقة، ولذلك فمن المتوقع أن تكون القمة استثنائية».